الجمهورية الجزئرية الديمقراطية الشعبية

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسير

الميدان العلوم الإقتصادية والتسير والعلوم التجارية

المرجع: 2022

فرع علوم الإقتصادية

التخصص إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

دراسة العلاقة السببية بين التداول النقدي و معدل أسعار الإنتاج في الجزائر خلال الفترة (2020/2000)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص "اقتصاد نقدي وبنكي "

إعداد الطالبة

بلعيدي إيناس

تحت إشراف:

مزهود هشام

لجنة المناقشة

اسم الأستاذ	الجامعة	الصفة
	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
مزهود هشام	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال الله تعالى "لئن شكرتم لأزيدنكم" الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا في إنجاز هذا العمل.

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يحط الحروف ليجمعهما في كلمات...تتبعثر الأحرف وعبثا أن نحاول تجميعهما في سطور...سطورا كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لها في نهاية المطاف إلا قليلا من الذكريات وصورا تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا...فواجب علينا شكرهم

ونحن نخطو خطوتنا الأولى في غمار الحياة.... أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل...

إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا...
وأخص بذكر الأستاذة الفاضلة والكريمة "ضيف روفية " التي لم تبخل علي بتوجيهاتها

ونصائحها القيمة.

سدد الله خطاها وحفضها من كل سوء

وإلى كل من مد يد العون من قريب وبعيد ولو بكلمة طيبة

الاهداء

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة..

وها أنا اختم بحث تخرجي بكل همة ونشاط.

وأمتن لكل من كان له فضل في مسيرتي، وساعدني ولو باليسير، وأولى الناس بالشكر

هما الأبوين لما لهما من الفضل ما يبلغ عنان السماء

إلى من كانوا سندا لي في ضعفي وقوتي

"أبي" و " أمي"

إلى من ترعرعت معهم وفرحت بقربهم إلى من أري التفاؤل بأعينهم والسعادة في ضحكاتهم، إلى من كانوا الدرع الواقي لي في محنتي إلى من لم تلدهم أمي إلى من تميزوا بالوفاء والعطاء وسرنا في دروب الحياة رفقتا

متماسكين متحابين

صديقاتي.....

إلى كل من دعمني من قريب أو من بعيد وكان سندا لي وحفزني في مشواري الدراسي شكرا

وأطال الله في أعماركم

وان جف حبري عن التعبير وذكركم فان قلبي به صفاء الحب تعبيرا يكفيكم كلكم

لكم مني هذا العمل المتواضع

الملخص:

من بين المواضيع الهامة التي تم التطرق إليها على الكم الهائل من الدراسات الاقتصادية الجزئية نجد الإنتاج الذي يعتبر أحد معايير قياس قوة اقتصاد الدولة، ويمكن اعتبار النشاط الإنتاجي العامل الرئيسي لتطور المجتمع في جميع المستويات، خاصة المستوى الاقتصادي والاجتماعي ، بالمقابل يعتبر التداول النقدي احد مدعمات الإنتاج من خلال تأثيره على طلب و عرض للسيولة النقدية، وذلك لأجل تلبية حاجات ورغبات الفرد المختلفة لمواصلة الحياة وخدمة البلاد.

وفي هذا الإطار، قمنا بدراسة تحليلية قياسية لأثر التداول النقدي على أسعار عوامل الإنتاج للجزائر خلال الفترة 2000-2020، وقد قمنا بـالاستعانة بمختلف التقارير السنوية للوضعية النقدية والنشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر ، وكذا نشرات الديوان الوطني للإحصائيات لاستخراج البيانات الخاصة بنمو الكتلة النقدية، وأيضا تم الاعتماد على تقارير وبحوث فيما يخص أسعار وعوامل الإنتاج في الجزائر ومدى تأثير معدلات نمو الكتلة النقدية على هذا الأخير وكل هذه الدراسة تمت باستعمال برنامج Eviews، وما توصلنا إليه أن للتداول النقدي أثر كبير على أسعار عوامل الإنتاج.

الكلمات المفتاحية: الإنتاج، التداول النقدي، عوامل الإنتاج، أسعار عوامل الإنتاج.

Résumé :

Parmi les sujets importants qui ont été abordés dans l'énorme quantité d'études microéconomiques, nous trouvons la production, qui est l'un des critères de mesure de la force de l'économie de l'État, et l'activité productive peut être considérée comme le principal facteur de développement de la société à tous les niveaux, en particulier le plan économique et social D'autre part, la circulation monétaire est l'un des supports de la production Par son influence sur la demande et l'offre de liquidités, afin de répondre aux divers besoins et désirs de l'individu pour continuer sa vie et servir le pays.

Dans ce cadre, nous avons mené une étude analytique type de l'impact de la circulation monétaire sur les prix des facteurs de production pour l'Algérie durant la période 2000-2020, et nous nous sommes appuyés sur les différents rapports annuels de situation monétaire et les bilans triennaux des bulletins statistiques de la Banque d'Algérie, ainsi que les bulletins de l'Office National des Statistiques pour extraire des données sur la croissance de la masse monétaire, et aussi S'appuyant sur des rapports et des recherches concernant les prix et les facteurs de production en Algérie et l'ampleur de l'impact de taux de croissance de la masse monétaire sur ces derniers.

Mots clés : production, circulation monétaire, facteurs de production, prix des facteurs de production.

Abstract:

Among the important topics that have been covered in the huge amount of microeconomic studies, we find production, which is one of the criteria for measuring the strength of the state economy, and productive activity can be considered as the main factor in the development of society at all levels, in particular the economic and social level On the other hand, monetary circulation is one of the supports of production Through its influence on demand and supply liquidity, in order to meet the various needs and desires of the individual to continue his life and serve the country.

In this context, we conducted a standard analytical study of the impact of monetary circulation on the prices of factors of production for Algeria during the period $2000-2020$, and we relied on the various annual monetary situation reports. and the triennial balance sheets of the statistical bulletins of the Bank of Algeria, as well as the bulletins of the National Office of Statistics to extract data on the growth of the money supply, and also Based on reports and research concerning the prices and factors of production in Algeria and the magnitude of the impact of money supply growth rate on these.

Keywords: production, monetary circulation, factors of production, price of factors of production.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	/
شكر وتقدير	/
إهداء	/
ملخص	/
فهرس المحتويات	/
فهرس الأشكال	/
فهرس الجداول	/
المقدمة	أ- ب
الفصل الأول: عموميات حول أسعار الإنتاج	
تمهيد	5
المبحث الأول: مفهوم الإنتاج	6
المبحث الثاني: عوامل الإنتاج	9
المبحث الثالث: أسعار عوامل الإنتاج	11
الفصل الثاني: الإطار النظري للتداول النقدي و علاقته بأسعار عوامل الإنتاج	
تمهيد	15
المبحث الأول: النقود والتداول النقدي	16
المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية وعلاقتها بالتداول النقدي	32
المبحث الثالث: علاقة التداول النقدي بأسعار عوامل الإنتاج	40
الفصل الثالث:	
المبحث الأول: منهجية الدراسة	43
المبحث الثاني: عرض و تحليل النتائج	45
الخاتمة	57

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التوازن في السوق النقدي	30
02	تأثير كمية النقود المتداولة على أسعار عوامل الإنتاج	43
03	تطور النقود المتداولة خلال فترة (2000-2021)	46
04	تطور أسعار الإنتاج خلال الفترة (2000-2020)	48
05	مدرج تكراري يوضح التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر	54

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول يوضح تطور النقود المتداولة خلال فترة (2000-2020)	45
02	جدول يوضح تطور أسعار الإنتاج خلال فترة (2000-2020)	47
03	نتائج تقدير النموذج	49
04	نتائج اختبار RAMSY لتوصيف النموذج	51
05	نتائج اختبار (Breuch-Godfrey) للارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى	52
06	نتائج اختبار تباين حد الخطأ	53

مـقـدمـة

تمهيد:

يعتبر موضوع النقود و الطلب عليا من المواضيع التي تثير الجدل الكبير لدى الباحثين في هذا المجال، حيث نجد أنه من أهداف السياسة النقدية تنظيم تداول النقود وفق قواعد و أسس علمية، لأن عدم التحكم في الكتلة النقدية ينجر عنها آثار سلبية على الإقتصاد. وباعتبار الإنتاج المحرك الأساسي للإقتصاد الوطني، فإنه لابد من إعطاء أهمية للبحث العلمي في هذا المجال من الدراسة الواسعة المتعلقة بالإنتاج و تحليل جميع المتغيرات عليه، بغرض إيجاد سياسة إقتصادية ناجحة تعطي ثمارها في الأمد القصير و الطويل.

للنقود دور أساسي في تفعيل وتنشيط اقتصاديات الدول المختلفة على مر الزمن، وقد ارتبط ذلك بتطور القطاع النقدي والمصرفي بمؤسساته المتنوعة، وانعكس على النمو الاقتصادي بشكل عام وأسعار عوامل الإنتاج بشكل خاص مما فند الفكر النقدي الكلاسيكي القائم على حيادية النقود– دور النقود يقتصر على تسيير النشاط الاقتصادي دون أن يؤثر على مستواه–، وقد عزز هذا الرأي العديد من البحوث والدراسات النقدية والاقتصادية التي رأت أنه لم يعد هناك مبررا يفسر حيادية النقود؛ لأن النقود أصبحت تشكل العامل الأساسي والمؤثر على الجوانب الحقيقية في الاقتصاد، كما ويمكن أن تتأثر في حجمها بمثل هذه العوامل الاقتصادية والمتغيرات لقد شكلت دراسة العلاقة بين نمو الكتلة النقدية وأسعار عوامل الإنتاج محور اهتمام الكثير من الدارسين والباحثين على المستويين النظري والتطبيقي تؤكد النظريات النقدية المختلفة على أن العديد من المتغيرات الاقتصادية (الدخل، الاستثمار، الإنفاق، الأسعار...) تتأثر بما يطرأ على التداول النقدي في الاقتصاد . وقد كان هناك اتفاق بين بعض الباحثين على وجود علاقة طردية بين حجم النقود المتاحة وأسعار عوامل الإنتاج وهذه العلاقة تتجه من النقود إلى أسعار عوامل الإنتاج، كما أن التغير في العرض النقدي هو سبب التقلبات في الأسعار، في الإنتاج والعمالة ، (بينما يرى فريق آخر من الباحثين – وهم بالأخص أنصار الفكر الكينزي – أن العلاقة الطردية الموجودة بين حجم التداول النقدي أسعار عوامل الإنتاج تسير في الاتجاه المعاكس، أي من أسعار عوامل الإنتاج إلى العرض النقدي، (على الرغم من الدور الفعال الذي يؤديه النقد في النشاط الاقتصادي من وجهة نظرهم . لذلك كله كانت هذه الآراء محل تمحيص وتدقيق الكثير من الدراسات التطبيقية؛ لتحليل وتحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين التداول

النقدي وبعض المتغيرات الاقتصادية خاصة ما تعلق منها بأسعار عوامل الإنتاج في بعض الاقتصاديات، ومن ثمة اتخاذ الإجراءات المناسبة حسب أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

ومن خلال ما سبق نطرح التساؤل التالي:

ما هي العلاقة بين التداول النقدي و معدل أسعار الإنتاج خلال فترة (2020/2000) ؟

أسئلة فرعية:

- كيف تطورت كمية النقود المتداولة خلال فترة (2020/2000)؟
- ماهي التغيرات التي طرأت على معدلات أسعار الإنتاج؟
- مامدى ارتباط كمية النقود المتداولة بمعدلات أسعار الإنتاج؟

فرضيات الدراسة:

بهدف مناقشة اشكالياتنا و الإجابة عليها قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- هناك زيادة مستمرة في كمية النقود المتداولة خلال فترة (2020/2000).
- هناك زيادة مستمرة في أسعار الإنتاج (2020/2000).
- هناك ارتباط قوي بين كمية النقود المتداولة ومعدل أسعار الإنتاج.

أهداف الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة الوصول إلى الأهداف التالية:

- الوقوف على مستوى تطور الكتلة النقدية و معدل أسعار الإنتاج في فترة (2020/2000).
- قياس العلاقة بين كمية النقود المتداولة و معدل أسعار الإنتاج.

مبررات الدراسة:

تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى أسباب موضوعية و أخرى علمية تتمثل في:

- قلة الدراسات الاقتصادية المدعمة بتحليل الإحصائيات لمثل هذه الدراسة كانت دافع لاختياري لهذا الموضوع على مستوى المستر.
- انشغالي الكبير به كون إن عرض النقود في تزايد مستمر أمام معدلات الإنتاج.

- كون الموضوع يندرج ضمن تخصص اقتصاد نقدي و بنكي .
- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع.

حدود الدراسة:

تمثلت الحدود المكانية للدراسة في الجزائر، حيث تناولت دراسة العلاقة بين التداول النقدي و اسعار الانتاج من طرف بنك الجزائر، اما الحدود الزمنية فتمثلت في فترة مابين (2020/2000).

منهجية الدراسة:

قمت بالاعتماد على المنهج الوصفي، لوصف متغيرات الدراسة في الفصل النظري من البحث و اعتمدت في الفصل التطبيقي على نموذج EVIEWS باستخدام الأدوات الإحصائية لدراسة العلاقة بين التداول النقدي و معدل أسعار الإنتاج.

صعوبات الدراسة:

كون موضوع الدراسة موسعا ولا يمكن الإلمام بجميع جوانبه

- نقص المراجع خاصة في جانب الدراسات السابقة .
- عدم توفر بيانات المتعلقة بعامي (2020/2019). وذلك لعدم إعداد نشر التقارير السنوية لبنك الجزائر.

وللإجابة على الإشكالية و التساؤلات الفرعية وللتأكد من صحة الفرضيات قمنا بوضع خطة بحث ممنهجة كالتالي:

الفصل الأول:"عموميات حول الإنتاج"، والذي يتكون من:

- ✓ **المبحث الأول:**الإنتاج.
- ✓ **المبحث الثاني:**عوامل الإنتاج؛

- ✓ **المبحث الثالث:**أسعار عوامل الإنتاج.

الفصل الثاني: "الإطار النظري للتداول النقدي وعلاقته بأسعار عوامل الإنتاج"،ويتكون من:

- ✓ **المبحث الأول:**النقود والتداول النقدي؛
- ✓ **المبحث الثاني:**النظريات الاقتصادية وعلاقتها بالتداول النقدي؛
- ✓ **المبحث الثالث:**علاقة التداول النقدي بأسعار عوامل الإنتاج.

وقد عالجنا الجزء التطبيقي من الدراسة في **الفصل الثالث:** " دراسة قياسية لأثر تداول النقود على أسعار عوامل الإنتاج"، الذي يتكون من:

- ✓ **المبحث الأول:**منهج الدراسة؛
- ✓ **المبحث الثاني:**عرض وتحليل النتائج.

وأخيرا ختمنا دراستنا بذكر أهم النتائج التي توصلنا لها.

الفصل الأول

تمهيد:

إن لمصطلح الإنتاج عدة مفاهيم وتعاريف من خ لال المدارس الاقتصادية المختلفة، كما أن له عدة عمليات وعوامل فالمدرسة الطبيعية اهتمت بعامل الأرض، ثم جاءت المدرسة الكلاسيكية التي حددت العمل ورأس المال والأرض وعوامل الإنتاج، وبعدها المدرسة الحدية التي أضافت عامل جديد لع وامل الإنتاج ويتمثل في عنصر التنظيم، وفي الختام المدرسة الحديثة التي شملت كل الأفكار السابقة،

سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- ✓ **المبحث الأول:** الإنتاج
- ✓ **المبحث الثاني:** عوامل الإنتاج
- ✓ **المبحث الثالث:** أسعار عوامل الإنتاج

المبحث الأول: عموميات حول أسعار الإنتاج

سنتطرق في هذا المبحث إلى ذكر مفهوم وأهم عناصر الإنتاج.

المطلب الأول: مفهوم الانتاج

أولا: تعريف الانتاج

يُعرف الإنتاج (بالإنجليزيّة: Production) بأنّه صناعةُ شيءٍ من شيءٍ آخر، ويعتمدُ على استخدامِ مجموعةٍ من الأدوات والوسائل والآلات من أجل الوصولِ إلى تحقيقِ الهدف الرئيسيّ منه. [1] ويُعرفُ الإنتاج أيضا بأنّه الخطوةُ المُهمّة في سلسلةٍ تحتوي على مجموعةٍ من العمليّات التي تُساهمُ في الحصولِ على سلعةٍ أو خدمةٍ مُعيّنة يتمُّ تقديمها إلى الجمهورِ المُستفيد. [2] ومن التّعريفات الأُخرى للإنتاج أنّه كلّ عمليّة لها مُدخلاتٌ، ومُخرجات، وموارد تعملُ على تطبيقِ مجموعةٍ من الخطوات التي تُساهمُ في تحويلِ المواد الخام إلى مُنتجاتٍ يَستفيدُ منها الأفراد في المجتمع.

ثانيا: نشأة مفهوم الانتاج

يُعتبرُ الفيلسوف وعالمُ الاقتصاد المشهور آدم سميث أول من استخدم كلمة إنتاج للإشارةِ العمليّات الإنتاجيّة في عام 1776م، ومن ثم بدأ مفهوم الإنتاج ينتشرُ في أغلبِ القطاعات الصناعيّة، وفي عام 1900م ربط العالم والمُفكّر تايلور بين الإنتاج ووظيفة التّخطيط بصفتها الوسيلة المُباشرة للقيام بالأعمال الخاصّة في الإنتاج، وفي عام 1915م تمّ الرّبط بين الإنتاج والمخزون بصفتِهِ مِنَ الوسائل التي تُساهمُ في المُحافظةِ على المُنتجات بعد تطبيق الإنتاج بشكلٍ صحيح، وبين عامي 1931م – 1935م تمَّ العملُ على تفعيل دور الرّقابة على جودةِ الإنتاج، ممّا ساهم في تعزيزِ مفهوم الإنتاجِ بشكلٍ كبير، وهكذا أصبح للإنتاجِ دورٌ مهمٌ في العديدِ من أنواع المُنشآت الصناعيّة والخدميّة.[3]

---

[1]. معنى كلمة ***انتاج المعاني*** ، اطلع عليه بتاريخ 19-11-2016 بتصرف

[2]الموسوعة العربية العالمية (1999)، ***الموسوعة العربية العالمية*** (الطبعة الثانية)، المملكة العربية السعودية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، صفحة 144، جزء 3. بتصرف

[3] Prashant ranka , < historiy of production and operations management>,amity global business school , retrieved 19-11_2016

المطلب الثاني: عمليات الانتاج

حتّى يتمَّ تطبيقُ الإنتاج بطريقةٍ صحيحة يجبُ أن يرتبطَ بمجموعةٍ من العمليّات المُهمّة، وهي[1]:

- **العملية الإنتاجيّة:** هي العمليّةُ الأولى من عمليّات الإنتاج، والتي تعتمدُ على استخدامِ كافّة الوسائل التي تُساعدُ على تطبيقِه بطريقةٍ صحيحة، وتشملُ على الأيديّ العاملة، والقيمة الماليّة المُخصّصة للإنتاج، والوسائل الإنتاجيّة سواءً المُرتبطة بالعُمال، أو الآلات الصناعيّة، والتي تُساهمُ في الحصولِ على المُنتجِ النهائيّ.
- **العمليّة التجاريّة:** هي الاعتمادُ على دور المُنشأة التجاريّ في عرضِ المواد المُنتجة سواءً أكانت سلعاً يتمُّ توريديها إلى التُجّار، أو تُباع في الفروع الخاصّة بالمُنشأة، أو خدماتٍ يتمُّ تقديمها من خلال المُنشأة وفروعها، وتُساهمُ العمليّةُ التجاريّة في بيعِ إنتاج المُنشأة إلى الأفراد المُستهدفين منه.
- **العمليّة النقديّة:** هي التي تُساهمُ في تحديدِ القيمة الماليّة لتكلفةِ الإنتاج والعمليّات التشغيليّة المُستخدمة، ومن ثم معرفة قيمة بيع المُنتجات. تُساعدُ هذه العمليّة القسم الماليّ في المُنشأة في مُتابعةِ نتائج تحقيق الأرباح أو الخسارة من العمليّة الإنتاجيّة.
- **العمليّة التسويقيّة:** هي استخدامُ كافّة الوسائل المُتاحة، والتي تُساهمُ في تسويقِ المُنتجات التي تمَّ الحصول عليها من الإنتاج، وكلّما كانت العمليّةُ التسويقيّة قادرةً على جذبِ الزّبائن والمُستهلكيّن إلى المُنشأة، ساهم ذلك في نجاحِ دور الإنتاج في الوصولِ إلى تحقيقِ الرّبح المطلوب.

[1] Seppo saari . « productivity theory and measurement in business »Mido management information development oy . retrived 19-11-2016 edite

المطلب الثالث: أهميّة الإنتاج

يتميّزُ الإنتاجُ بأهميّةٍ كبيرة سواءً على مُستوى الأفراد في المجتمع أو الشّركات التي تعتمدُ على المُنتجات والخدمات، وتتمثّلُ هذه الأهميّةُ في النّقاط الآتية:[1]

- تطوير العديد من المجالات الحياتيّة العامّة؛ ممّا يُؤدّي إلى زيادةِ مُعدّلات الرفاهيّة عند الأفراد عن طريق إنتاج العديد من المُنتجات والخدمات التي تُساعدُ على توفير مجموعةٍ من الأشياء المفيدة، مثل أجهزة الحاسوب، والهواتف المحمولة.
- المُساهمة في ظهورِ التطوّر الصناعيّ العالميّ الذي أدّى إلى نموٍّ العديد من أنواع الصّناعات، وخصوصاً المُستحدَثة منها.
- توفير الدّعم المُناسب للتّنمية الاقتصاديّة عن طريق تزويد النّاتج المحليّ الإجماليّ بمجموعةٍ من الموارد التي تُساعدُ على تنميته.
- المُساعدة في دعمِ العديد من القطاعات المهنيّة والزراعيّة التي كانت تعتمدُ في السّابق على مهارات الأيدي العاملة فقط، والتي أصبحتْ مع مرور الوقت تَستخدمُ الأجهزة والآلات في تعزيزِ سير العمل الخاصّ بها.
- العملُ على تطوير التّجارة والتي كانت في الماضي تعتمدُ على وسائلَ تقليديّة، وساعد الإنتاجُ في جعلها أكثر نموّاً من خلال الاستعانة بوسائل النّقل البحريّة والجويّة.

[1] "الانتاج الصناعي" eduwave . elearining.jo اطلع عليه بتاريخ 19-11-2016 بتصرف.

المبحث الثاني: عوامل الإنتاج

تتمثل عوامل الإنتاج (Factors of Production) في الوسائل التي لها دخل في إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات ورغبات الأفراد بالمجتمع، ولكي يتوفر الإنتاج يستلزم الأمر بوجود ما يسمى بعوامل الإنتاج التي تخلق فيما بينها المنافع الجديدة أو زيادة المنافع القائمة، وبالتالي تم تقسيم هذه العوامل الإنتاجية إلى أربعة عناصر أساسية وهي": الأرض، والعمل، ورأس المال، والتنظيم. وسوف نتعرف على كل عامل من هذه العوامل كما يلي:

عنصر الأرض :يطلق مصطلح الأرض على الأراضي الزراعية والأراضي التي تستخدم لأغراض البناء والاستخدامات الأخرى. كما تتضمن الأرض ليس ما يوجد على سطحها فقط وانما ما هو موجود في باطنه من ثروات كالنفط، النحاس، الحديد، الفوسفات...الخ. وعادة فإن الأرض تتمتع ببعض الصفات عن باقي عناصر الإنتاج الأخرى، حيث تتميز بصعوبة زيادة عرضها (مساحتها) ، اختلافها من حيث درجة الخصوبة والثروات المجموعة في باطنها، إضافة إلى عدم إمكانية نقلها، وكذلك أهمية الاختلاف في الموقع. لكن لابد من الأخذ بنظر الاعتبار أن هذه الخصائص ليست ثابتة وانما نسبية، حيث أن ارتفاع ثمن الأراضي بسبب زيادة الطلب عليها، قد يشجع أو يدفع إلى استغلال أراضي غير صالحة للزراعة من خلال عملية الاستصلاح أو الاستغلال للأراضي الجديدة وقد تكون بعيدة، كما أن ارتفاع أثمان الأراضي قد يدفع إلى استغلال الأراضي السابقة بكثافة عالية (الاستغلال العمودي) كاستخدام التقنية الحديثة في الزراعة وما يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج دون الحاجة إلى استغلال أراضي جديدة وهو ما يطلق عليه التوسع الأفقي. [1]

عنصر العمل :يتمثل عنصر العمل في المجهود الإرادي الذي يقوم به الإنسان لإنتاج السلع والخدمات. ووفقا لذلك فإن العمل يتمثل في كل نشاط اختياري يقوم به الإنسان لإنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات ورغبات الأفراد، ولا يقتصر العمل على الجهد العضلي والجسماني فقط، ولكنه يتضمن أنواع أخرى من الجهد الذي يقوم به الإنسان سواء كان جهدا فنيا أو عقليا أو ذهنيا. وفي مقابل هذا الجهد الذي يقوم به الإنسان يحصل عنصر العمل على عائد يتمثل في الأجور. ويتميز عنصر العمل بأنه عنصر غير متجانس، حيث هناك فئات مختلفة من العمالة من حيث: المهارة أو الخبرة وكذلك مستوى التعليم والسن،...الخ. ويتحدد حجم قوة العمل في أي مجتمع بعديد من العوامل أهمها: حجم السكان ومعدل النمو السكاني، وك ذلك التركيب العمري للسكان أي نسبة الأفراد داخل نطاق سن العمل إلى

[1] عكيك أيمن، ***دراسة قياسية لدالة الإنتاج دراسة حالة مطاحن الهضاب العليا –سطيف –خلال الفترة (2015-2017)***، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ص 9.

إجمالي عدد السكان بالمجتمع، حيث كلما زاد حجم فإنه يزداد عدد السكان ارتفع معدل النمو السكاني بالمجتمع. فإنه يزداد عدد الأفراد الداخلين إلى سوق العمل ومن ثم يزيد حجم قوة العمل بالمجتمع. هذا فضلا عن معدلات الأجور السائدة.[1]

رأس المال: يعتبر رأس المال الركيزة الأساسية في الحياة الاقتصادية، ويختلف معناه تبعا للموضوع الذي يستخدم فيه فهو عبارة عن مجموعة الاموال المادية التي تستخدم في الانتاج لزيادة إنتاجية العمل الانساني، وينقسم رأس المال الى رأسمال ثابت ورأسمال متداول، وراس المال الثابت هو الذي يستخدم أكثر من مرة واحدة في الإنتاج أو في الحصول على دخل الآلات، الأرض، ورأس المال المتداول هو ذلك النوع من الأصول التي تنتهي منفعتها بمجرد استخدامها، كالبذور، المواد الأولية . وينقسم حسب الملكية الى: رأس مال عام تكون الملكية للدولة، ورأس مال خاص تكون الملكية للأفراد أو الشركات والمؤسسات الخاصة، وحسب المصدر، ينقسم إلى: رأس مال وطني ورأس مال أجنبي.[2]

التنظيم: ان التنظيم هو عملية التأليف بين العناصر الانتاجية الأخرى وفق علاقة معينة من أجل اتمام العملية الانتاجية مع تحمل مخاطر الانتاج، كما يعتبر التنظيم كعنصر من عناصر الإنتاج يقوم به المنظم الذي يقوم بإدارة وتنظيم العملية الإنتاجية، وذلك بتجميع عناصر الإنتاج، والتأليف بينها بالنسب التي يستوجبها الإنتاج، وذلك من أجل الحصول على إنتاج معين، بغرض تحقيق الربح، حيث أضاف مارشال الى عوامل الانتاج عاملا رابعا وهو التنظيم، و يتولى مسؤولية التنظيم الانتاج شخص طبيعي أو معنوي يعرف بالمنظم، وظيفته التوفيق بين عناصر الانتاج في ضوء التنبؤات مع تحمل كل المخاطر التي تترتب على هذه التنبؤات.

[1] عكيك أيمن، المرجع نفسه، ص 9-10.

[2] كروش التجاني، حياة عثماني، عبد الرزاق زهواني، ***أثر عوامل الانتاج الأرض والعمالة على القيمة المضافة الزراعية -دراسة قياسية خلال الفترة 1991-2015***، ص 571.

المبحث الثالث: أسعار عوامل الانتاج

بعدما تعرفنا على الإنتاج ومختلف عملياته، سنتعرف في هذا المبحث عن أسعار الإنتاج من خلال تعريف السعر ومراحل تحديد السعر وفي الأخير سنفصل في أسعار الإنتاج.

المطلب الأول: تعريف السعر

السعر بالنسبة لkotler & Armstrong مجموعة القيم التي يدفعها المستهلك و يعتبرها الأساس في الحصول على المنافع من خلال امتلاكه للسلعة أو استخدامه للخدمة و أن الأفراد يقومون بإجراء الموازنة و ذلك من خلال مقارنة كمية النقود المدفوعة و كمية الإشباع المتحقق و يتحقق هذا الإشباع عندما يمتلك المنتج الخصائص التي يبحث عنها المستهلك و يرغب في الحصول [1]. عليها هذا يعني أن سعر المنتج يمثل تقييم المؤسسة لمجموع التكاليف التي استلزمت الحصول على المنتج ابتداءا من الحصول على المواد الابتدائية الى وصول المنتج الى المستهلك.

[1] د.محمود جاس الصميدعى ردينة عثمان يوسف، ***إدارة التسويق***، الطبعة الأولى (الأردن، دار المناهج، 2006)، ص 146.

المطلب الثاني: مراحل تحديد السعر

تمر عملية تحديد السعر بالمراحل التالية[1]:

1-تحديد هدف التسعير: ترتبط أهداف التسعير بأهداف التسويق والتي يتم تحديدها بناءا على أهداف المؤسسة وتأخذ أسعار التسعير عدة أشكال مختلفة كما رأيناها سابقا، فمنها المرتبطة بالبقاء أو أهداف مرتبطة بالأرباح، الاستقرار...

2-تحديد التكاليف وتحليلها: تعتبر تحليل التكاليف الخطوة الثانية في تحديد السع ر، وتمثل التكاليف الحد الأدنى للسعر، فزيادة تكاليف الإنتاج أو زيادة تكاليف الشراء سيؤثر بالتالي على زيادة السعر وبالعكس.

3-تقدير حجم الطلب على السلعة: الخطوة الثالثة في تحديد السعر هي تحديد الطلب على السلعة، ويتم ذلك عن طريق تحديد المستهلك المستهدف بهذه السلعة، وأن تكون المؤسسة على دراية كبيرة بكمية الطلب، المبيعات المرتقبة ومختلف أسعارها مع معرفة الطبقات المتوجهة إليها ومدى قدرتهم الشرائية.

4-تحليل ظروف المنافسة: تعد المنافسة من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد السعر، سواء كانت حالية أو متوقعة، وعليه فإن المؤسسة تبدأ بدراسة ظروف المنافسة وأسعارها، وتقدير حجم الطلب الكلي عليها مع التنبؤ بدخول منافسين جدد، ثم بعد ذلك يقوم بمقارنة سلعته بسلع المنافسين من حيث الخصائص والمميزات وتقدير أهميتها لدى المستهلكين ومدى استعدادهم لدفع مبلغ إضافي مقابل هده الخصائص.

5 -اختيار سياسة التسعير: الخطوة التالية لتقرير السعر هي اختيار إحدى السياسات السعرية ويمكن بطبيعة الحال الاعتماد على أكثر من سياسة تسعيرية لإشباع حاجات القطاعات السوقية المختلفة أو للاستفادة من الفرص السوقية المتاحة.

[1] د.ناجي معلا الدوري، ***أصول التسويق: مدخل تحليلي*** (الأردن، دار وائل، 2005)، ص 156

المطلب الثالث: أسعار عوامل الانتاج

لكل عنصر من عناصر الانتاج عائد مقابل مشاركته في العملية الانتاجية ويعتبر هذا العائد ثمنا أو سعرا لهذا العنصر وليس ثمنا للعنصر نفسه وتحدد اسعار عوامل الانتاج وفقا لقانون العرض والطلب كما تتحدد اسعار اي سلعة او اي خدمة أخرى.

ولكن مفهوم العرض والطلب في حالة عناصر الانتاج يختلف عنه بالنسبة للسلع والخدمات ، فالطلب على عنصر العمل لا يحدده المنفعة (قدرة العمل على اشباع الحاجات) ولكن تحدده الانتاجية ، كما ان عرض العمل لا تحدده تكلفة الانتاج كما هو في حالة السلع و الخدمات ولكن يحدده عوامل اخرى بعضها اقتصادي والبعض الاخر غير اقتصادي [1]

وتنصب دراستنا في هذا الجزء على توزيع الدخل القومي بين عناصر الانتاج المختلفة:

الربح: يعرف الربح بأنه الفرق بين الايرادات المتوقعة والايرادات المتحققة فعلا خلال فترة معينة من الزمن، ويمثل أيضا الهدف النهائي للمنتجين بحيث كلما تحقق لهم الربح المنشود دفعهم ذلك إلى التوسع في نشاطهم

ويتأثر الربح بمدى مسايرة التجديدات الفنية و التكنولوجيا الحديثة للإنتاج والتوزيع وطرق التنظيم والتجديدات الفنية الخاصة بالمستهلكين من حيث استحداث منتجات جديدة ، كما يتأثر بالتغيرات غير المتوقعة في الايرادات أو التكاليف مثل التحول غير المتوقع في تفضيل المستهلك وانخفاض أثمان المواد الخام [2]

[1] د. محمد خليل برعي (الاسعار) مكتبة نهضة الشرق، القاهرة 1397هـ – 1977م ص 207

[2] د. اسماعيل هاشم، ***الاقتصاد التحليلي***، الكتاب الاول، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، 1402هـ _ 1982م، ص 320.

الفصل الثاني

تمهيد:

تتضمن التجارة نقل السلع أو الخدمات من شخص إلى آخر، غالبًا مقابل نقود، حيث يُطلق على النظام أو الشبكة التي تمكّن التجارة اسم السوق، لذا فإن معرفة ما هو ضروري هو التجارة، نظرًا لأن يتداول التجار عمومًا من خلال وسيط تبادل مثل المال، وتسمى التجارة بين اثني ن تجارة ثنائية بينما تسمى التجارة مع أكثر من اثنين التجارة متعددة الأطراف. تنشأ التجارة بسبب التخصص وتقسيم العمل، وهو شكل مهيمن من النشاط الاقتصادي يركز فيه الأفراد والجماعات على جانب صغير من إنتاج، لكنهم يستخدمون إنتاجهم لتسويق المنتجات ومن الضروريات الأخرى، وبيع التجزئة يبيع البضائع من واحد من موقع ثابت، عبر الإنترنت أو بالبريد وكل هذا يمثل التداول.

في هذا الفصل سنتناول كل ما هو متعلق بالتداول النقدي من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

- ✓ **المبحث الأول:** النقود والتداول النقدي
- ✓ **المبحث الثاني:** النظريات الاقتصادية وعلاقتها بالتداول النقدي
- ✓ **المبحث الثالث:** علاقة التداول النقدي بأسعار عوامل الانتاج

المبحث الأول: النقود والتداول النقدي

يتناول هذا المبحث عدة فروع حول النقود والتداول النقدي واللذان يعتبران أساس دراستنا، حيث سنتطرق في المطلب الأول إلى نشأة ومفهوم ووظائف النقود، وفي المطلب الثاني سنركز على أنواع وأساليب خلق النقود، ونختم هذا المبحث بمطلب يتناول مفهوم التداول النقدي وما يتعلق به.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم ووظائف النقود

أولا: النشأة

لم تنشأ النقود دفعة واحدة، بل نشأت وتطورت مع تطور المجتمعات البشرية، ولقد بدأت هذه المراحل بانتهاء مرحلة الاكتفاء الذاتي وبداية مرحلة المقايضة وانتهت بالمرحلة التي نعيشها وهي مرحلة الاقتصاد النقدي، وسوف تتعرض سريعا لهذه المراحل كما يلي:

1. **مرحلة الاكتفاء الذاتي** : تميزت هذه المرحلة بأن الفرد او العائلة لا ينتجون الاقدر استهلاكهم حيث لم تكن هناك حاجة الى التفكير بإيجاد حاجة للتبادل ، لأن الحاجات الانسانية كانت محدودة وبسيطة، ومن ثم عرفت هذه المرحلة بمرحلة الاكتفاء الذاتي.[1]

2. **مرحلة المقايضة:** امتازت المجتمعات البدائية بازدياد اعتماد الافراد على انفسهم لتوفير حاجاتهم الاساسية ، فقد كانت الغاية من الانتاج هي اشباع الحاجات مباشرة ، وكانت كل جماعة تنتج لنفسها ما تحتاج اليه من طعام او ملبس وأدوات وسلاح ، وتعمل على تخزين الفائض عن حاجاتها لاستهلاكه خلال العام عند الحاجة اليه .[2]

ومع تطور تلك المجتمعات أخذت حاجاتها الاساسية بالازدياد والتنوع، وأخذ التخصص يظهر، وصار من الصعب ان توفر كل جماعة ما تحتاج اليه من أدوات او طعام.

---

[1] ضياء مجيد، ***اقتصاديات النقود والبنوك***، مؤسسة الشباب الجامعية، مصر، 2005، ص13- 14

[2] دويدار، ***دروس في الاقتصاد***، الكفراوي، –النقود والمصارف، ص18.

أدى هذا التطور بالإضافة إلى نم القوى الإنتاجية ، وزيادة إنتاجية العمل إلى انتقال تلك المجتمعات البدائية من مرحلة الإنتاج الذي يكفيها بالكاد إلى مرحلة جديدة هي مبادلة ما يفيض عن حاجاتها من إنتاجها بما تحتاجه من إنتاج غيرها وهذا ما يعرف بنظام المقايضة.[1]

وبناءا عليه يمكننا تعريف المقايضة على أنها : عملية تبادل سلع مقابلة سلع أخرى أو خدمات أخرى مقابل خدمات أخرى لا تدخل فيها أداة وسيطة موحدة بالمفهوم المتعارف عليه الآن وهو النقود.[2]

وبمرور الزمن عرف الإنسان مشاكل المقايضة وهي:

-عدم توفر وحدة حساب عاملة ومشتركة تقاس بها أثمان وأسعار السلع والخدمات.

-عدم وجود وسيلة لاختزان قيمة السلعة.

-صعوبة توافق رغبات البائعين مع المشترين.

-عدم قابلية السلع للتجزئة.

-عدم توافر وسيلة للدفع المؤجل أو أداة الادخار .[3]

3. مرحلة الاقتصاد النقدي: أدت المشكلات التي تعرض لها الانسان في ظل نام المقايضة الى ضرورة البحث عن شيء ما يستخدمه كوسيط للتبادل ، وتكون قيمته معروفة ومحددة بالنسبة لكل السلع التي يحتاجها في حياته اليومية، ومن هذه الحاجة جاءت فكرة الاقتصاد النقدي ، اي الاقتصاد الذي يعتمد على النقود كوسيط لمبادلته لحاجاته ويعيش المجتمع الانساني حاليا مرحلة الاقتصاد النقدي.[4]

---

[1] عبد الله، ***النقود والبنوك***، دروس في الاقتصاد، ص15

[2] طارق محمد خليل الاعرج، ***مقرر اقتصاديات النقود والبنوك***، سلسلة عالم المعرفة، ص4

[3] أكرم حداد ومشهور هذلول، ***النقود والمصارف***، دار وائل للنشر، ط2 عمان 28، ص16-17.

[4] السيد متولي عبد القادر، ***اقتصاديات النقود والبنوك***، دار الفكر، عمان 2009، ص 1

ثانيا: المفهوم

المفهوم اللغوي:

مصطلح النقود من النقد وهو تميز الدرهم واخراج الزيف من الجيد، ومنه نقد الشيء نقدا ليختبره من حيث تمييزه من رديئة، ويقال درهم نقد أي جيد لا زيف فيه، ومنه كذلك النقاد الذي ينقد الدرهم وغيرها[1]، أما لفض المال في لغة العرب فلم يكن يقصد به النقود فقط بل يتعدى مدلوله إلى الخيل والإبل وماشية، وأطلاقها على النقود على سبيل المجاز.[2]

المفهوم الاصطلاحي:

لم ترد كلمة النقود في عبا ارت الفقهاء الأقدمين للتعبير عن الأثمان وانما يستعملون كلمتي النقد والنقدين، فكلمة النقد استعملت بمعني الثمن أما النقدين فهي لدلالة على الذهب والفضة ومنه فالنقود هي تلك الأثمان التي تدفع مقابل سلعة ما أو خدمة معينة وهناك تعريف أخر للمتأخرين مفاده أن النقود هي أي شيء يتمتع بقبول عام كوسيلة للمبادلة ويضطلع في الوقت نفسه بوظيفة وحدة الحساب.[3]

المفهوم الاقتصادي:

هناك العديد من التعريفات المختلفة للمال في الاقتصاد. الاقتصاديون يختلفون تعريف موحد للمال، لكن لكل باحث رؤية مختلفة تعتمد على أكثر الوظائف ملائمة للمال حسب رأي كل باحث على ما يريد أن يجذب الانتباه والانتباه. ربما تعرف المال كالآتي:

النقود هي المقابل المادي لجميع الأنشطة الاقتصادية وهي الوسيلة أو الأداة الي تمنح لصاحبها (طبقا للمفهوم الاقتصادي) القوة الشرائية الي تمكنه من إشباع احتياجاته كما أنما من الناحية القانونية تمثل له الأداة الي تمكنه من سداد التزاماته[4]، وفقًا لهذا المنطق، فهو الأصل النقدي القسري الوحيد المقبول عالميًا من قبل جميع الاقتصادات، المتقدمة والمتخلفة على حد سواء. بالإضافة إلى كونه

---

[1] ابن منظور، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم الأنصاري (ت 211هـ): ***لسان العرب***، تحقيق: عامر أحمد حيدر، منشورات بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.2113 ،1 مج6، ص 4571.

[2] عبد المتعال محمد الجبري: ***أصالة الدواوين والنقود العربية*** ، مكتبة وهبة، القاهرة، د.ت، ص 55.

[3] نزيه حماد: ***قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصادية***، دار الشامية، بيروت، 2001، ص 29.

[4] أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر ، ***الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق*** ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2000، ص 50.

أصلًا ذا سيولة كاملة مع قوة اقتصادية، مما يجعله وسيلة تبادل وأداة لسداد الالتزامات المستقبلية؛ هذا ينبع من مخزن للقيمة. "أخيرًا، يمكن للوحدات الاقتصادية استخدامه كمقياس للقيمة.

عرفها Steiner. Shapiro and Salomon ، بأنها "شيء ثابت لا تتغير قيمته كوحدة للحساب ويكون مقبولا من المجتمع كأداة لتسديد المدفوعات والديون والحصول على السلع .[1]

بينما عرفها (Keynes) بأنها كل شيء يستخدم لتسوية المدفوعات باعتباره ذو قبول كوسيط للمبادلة ويستخدم لحفظ القوة الشرائية. وتعرف أيضا بأنها كل ما يلقى قبولا عاما كوسيط للتبادل ومقياس للتبادل ومقياس القيمة.[2]

النقود إذا جاز التعبير، تأتي من عملية غير واعية تؤدي إلى التنمية غير الموجهة التي تحكمها ظروف التقدم الاقتصادي لا يمكن مواجهتها بالمقايضة وحده بعد توسيع مجال العمل وتوسيع نظام الاتصالات.

من خلال تعريفات النقود نجد أنها مقسمة إلى ثلاثة اتجاهات:

- ✓ يُطلق على النقود إحدى السلع الأخرى، تخضع لجميع السلع الخاضعة لها؛
- ✓ تُعرَّف النقود بوظائفها الأصلية، ولا سيما وظيفتا وسيط التبادل ووظيفة قياس القيمة؛
- ✓ يتم تعريف النقود على أساس أنها تؤدي جميع الوظائف، وبالتالي فإن النقود بالنسبة لهم هي أي شيء يمثل أداة للتبادل، ومقياسًا للقيمة، ومخزنًا للقيمة، ومعيارًا للمدفوعات المستقبلية.

ونصل إلى تعريف النقد بأنه أي شيء تتوفر فيه ثلاثة عناصر هي:

- ✓ يجب أن يحظى بالقبول العام؛
- ✓ يكون وسيلة لتسديد الالتزامات وعقد الصفقات؛
- ✓ يكون له قوة شرائية تسهل الدفع الفوري.[3]

ثالثا: الوظائف

---

[1] أكرم حداد مشهور هذلول، مرجع سابق، ص20.

[2] ميراندا زغلول رزق، ***النقود والبنوك***، جامعة بنها، التعليم المفتوح، كلية التجارة، 2009،2008، ص27.

[3] د. بشيكر عابد، ***دراسة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر***، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 5، المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان – الجزائر، ص 168.

1-النقود كوسيط للمبادلة: وتعني هذه الوظيفة أن النقود تلعب دورا مهما في تسهيل عملية شراء وبيع السلع و الخدمات ، وقد جا ءت هذه الوظيفة كمرحلة لاحقة للتطور من اقتصاد المقايضة حيث كانت تتم مبادلة سلعة مقابل سلعة أخرى ، بينما في اقتصاد النقود فتتم هذه العملية من خلال مبادلة السلع بالنقود ومن ثم مبادلة النقود بسلع أخرى ، وقد أدى استخدام النقود بهذه الخاصية إلى ايجاد فاصل زمني بين عملية الشراء والبيع ، وهذا ما أدى بدوره إلى حرية أكبر في الاختيار لدى الافراد ، ناشئة عن طبيعة النقود وامكانية الاحتفاظ بها لفترة معينة من الزمن ، تفصل بين عملية الشراء والبيع مما أعطاهم استقلالية أكبر في اختيارهم من السلع.[1]

2-النقود كمعيار للقيمة ووحدة الحساب : عانت النقود السلعية من مشكلة التغير في القيمة من فترة لأخرى خلال السنة الواحدة ومن مكان إلى آخر في المجتمع الواحد، وهذه المشكلات تجاوزت النقود الحديثة ، ابتداء من النقود المعدنية وحتى النقود الورقية والائتمانية وحديثا، تقوم بوظيفة قياس القيم باعتبارها وحدة معيارية تقاس بها قيم السلع والخدمات في عمليات التبادل عاجلة أو آجلة، وذلك فإن النقود تعتبر جهاز للثمن كفيلا بتسهيل تبادل وتحقيق كفاءة أكبر في الانتاج والاستهلاك عن طريق التخصص وتقسيم العمل ، وذلك من خلال من المنافع الحدية للسلع أو البدائل الحدية الانتاج في كل وحدة انتاجية أو استهلاكية.[2]

3-النقود كمستودع للقيمة : لقد تطرقنا في ظل نظام المقايضة إلى صعوبة تخزين السلع والاحتفاظ بها لفترة زمنية معينة لأن بعض السلع تتعرض للتلف مما يلحق بصاحبها الخسارة كما هناك سلعا لا يمكن تخزينها أصلا أو أن تخزينها يحتاج لتوفير جملة من الشروط ، لذلك تظهر أهمية النقود كأداة تخزن قيم السلع و الخدمات المختلفة لفترات لاحقة ، إذ يمكن خزن النقود كقوة شرائية عامة مدة من الزمن بقصد اعادة استعمالها في المستقبل حيث تظهر الحاجة إليها، وبهذا المعنى فإن خزن القيمة يعني نقل القوة الشرائية للنقود من الحاضر إلى المستقبل ويرى كثيرون أن ذلك يمثل الاهمية المطلقة لهذه الوظيفة.

4-النقود وسيلة للدفع المؤجل: وتعني هذه الوظيفة قيام النقود بسداد الديون أو المدفوعات التي يقع موعد استحقاقها في المستقبل، وقد برزت أهمية هذه الوظيفة في وقتنا الحاضر، بسبب اعتماد العديد

---

[1] أكرم حداد، مشهور هذلول، ***النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري*** ، دار وائل للنشر 2005، ط1، عمان ص22-23.

[2] سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، ***النقود والبنوك والمصارف المركزية*** ، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2010 عمان، ص36

من الفعليات الاقتصادية في إبرام العقود والصفقات التجارية على أساس تسديد قيمة مدفوعات هذه العقود والصفقات في المستقبل، أو على شكل أقساط دورية أو دفعة واحدة في وقت إبرام العقود.

وقد استطاعت النقود تأدية هذه الوظيفة من خلال قبولها العام كوسيط للمبادلة بين الأفراد وهناك عوامل تحد من امكانية قيام النقود بهذه الوظيفة، وأخذ أهمها هو ووضعها القانوني، أي كونها ذات قابلية على إبراء الذمم، بمعنى أن الدفع يكون مقبولا لدى المحاكم المحلية.

المطلب الثاني: أنواع النقود وأساليب خلقها

أولا: أنواع النقود

لقد تطورت النقود على مر العصور من كونها سلعة لها كيان مادي ملموس وقيمة ذاتية حقيقية، إلى أن أصبحت في الوقت الحاضر مجرد مفهوم قد لا يكون له كيان مادي أو قيمة ذاتية على الاطلاق طالما اتفق أفراد الجماعة على قبوله كنقود، ولان الصور الرئيسية للنقود ذات خصائص مشتركة فقد أمكن تقسيمها إلى عدد محدود من الأنواع، ويمكن تمييزها كما يلي:

1-النقود السلعية : إن اتساع عمليات التبادل السلعي بين الافراد والجمعات وتعقد هذه العملية ، دفع بالجماعات الانسانية إلى التفكير باختبار سلعة معيارية يستعطون من خلالها تقويم السلع الاخرى، وقد تحددت السلعة المعيارية حسب طبيعة المجتمعات و النمط الانتاجي السائد فيها، ففي المجتمعات الزراعية اعتمدت كمية من القمح أو الشعير كوحدة معيارية يتبادل الناس على أساسها سلعهم، وفي المجتمعات الرعوية كانت هذه الوحدة هي رأس القيم .[1]

والنقود السلعية هي نقود مكونة من سلع مثل القمح أو معادن مثل الذهب أو الفضة، فهي نقود بطبيعتها إلى السلع المكونة منها النقود[2].

ولكن مع استمرار دوران عجلة التطور في الحياة عجز السلع عن القيام بدورها كوسيط للتبادل ويمكن هذه العجز في:

-قابلية هذه السلع للتلف.

-عدم ثبات قيم السلع وتأرجحهما ارتفاعا وانخفاضا تبعا للعرض والطلب.

-صعوبة تخزين السلع وارتفاع تكاليفه.

-صعوبة حملها ونقلها من مكان لآخر.

[1] ميراند زغلول رزق، ***النقود والبنوك***، مرجع سابق، ص56.

[2] صدام عبد القادر عبد الله حسين، ***بيع الذهب والفضة وتطبيقاته المعاصرة في الفقه الاسلامي*** ، رسالة ماجيستير، تخصص الفقه وأصوله، الجامعة الاردنية، 2003 ص 16.

2- النقود الورقية: إن النقود الورقية التي نتداولها اليوم بشكلها ونظامها هي نتيجة لتطور امتد حقبة طويلة من الزمن، وقد سميت هذه الاوراق (البنكبوت) وهو تعهد مصرفي يدفع مبلغ من النقود المعدنية كامل الورقة عند الطلب.

وفي مقابل الابداع كان الصاغة يعطون للمودع شهادة ورقية عبارة عن تعهد منهم له بمقتضاه أنه رد ما أودع لديهم من ذهب بمجرد طلبه ، ولكن ما لبث أن تخلو عن حمل الذهب واكتفوا بنقل ملكية الشهادات ، وساعد على ذلك ثقة الافراد في قدرتهم على تحويل الشهادات إلى ذهب متى شاءوا وبذلك لم تعد الشهادات ممثلة للنقود فحسب أصبحت هي نفسها تقوم بكل وظائف النقود[1]

3-نقود الودائع: تنشأ النقود المصرفية من الودائع تحت الطلب التي يودعها الافراد أو الهيئات لدى البنوك التجارية ، جاءت تسميتها بنقود الودائع ، فهذه النقود ماهي إلا مجرد تعهد بالدفع من جانب البنوك التجارية ، وتنتقل ملكية النقود المصرفية من شخص إلى آخر عن طريقة الشيكات ، وكما هو معروف فإن الشيك عبارة عن أمر موجه من المودع (الدائن) إلى البنك (المدين) لكي يدفع لحامله مبلغا من النقود ، وعليه فإن هذه النقود ليس لها كيان مادي ملموس ، وإنما توجد في صورة حسابات بدفاتر البنوك ، وهذه الحسابات (الودعية) هي التي تعتبر نقودا وليس الشيكات ، فالشيك هو مجرد آداة تحول هذه النقود أو سلعة لنقل مديونية البنك من شخص إلى آخر .[2]

4-النقود المساعدة: هي النقود التي تصنع من المعادن أو الورق، بهدف اتمام المعاملات ذات القيم الصغيرة، ومن الامثلة على النقود المساعدة أوراق النقد أو المسكوكات، فئة 5 قروش، وتقوم بإصدارها وزارة الخزانة أو المالية. [3]

5- النقود الإلكترونية: نتيجة لتسارع التطورات التكنولوجية في السنوات القليلة الماضية وانتشار استخدام الحاسوب والأنترنت وعلى كل المستويات الفردية أو الجماعية وفي جميع دول العالم، فقد ساعد على ذلك على ظهور شكل جديد من أشكال النقود وتسمى بالنقود الالكترونية، وتعرف بمجموعة من البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية، بعبارة أخرى فإن النقود الالكترونية أو الرقمية هي المكافئ الالكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها.

---

[1] عمارة، محمد، ***قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الاسلامية*** ، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط 1،199، ص101.

[2] سامي محمد محمد مقداد، ***اصدار النقد الوطني والخيارات الممكنة لترتيبات نقدية تتلائم وخصوصية الاقتصاد الفلسطيني*** ، رسالة ماجيستير في إدارة الاعمال 2007، ص23.

[3] السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 28.

ويعرفها بعض الاقتصاديون بأنها عبارة عن مستودع للقيمة النقدية، يحتفظ به بشكل رقمي بحيث يكون متاحا للتبادل الفوري في المعاملات .[1]

ثانيا: خلق النقود

إن فكرة خلق النقود (أو توليد) النقود أو ما يسمى ب (money création) تشير إلى أن المصارف التجارية تستطيع أن تخلق ودائع إضافية تسمى الودائع المشتقة غير تلك الودائع الأصلية او الفعلية الموجودة لديها ، مما يعني أن المصارف لا تقدم قروضا للجمهور من ودائع تحوزها فحسب بل تقدم قروضا من ودائع ليس لها وجود لديها ، أي أن تخلق هذه الودائع خلقا على شكل حسابات جارية، وتتمكن المصارف التجارية من القيام بخلق النقود لقيامها بالوظيفة الاولى والثانية قبول الودائع وإقراضها، أما آلية خلق النقود فتستند إلى أن المصارف التجارية عندما تحتفظ بجزء من الودائع في صورة احتياطي اجباري لدى المصرف المركزي، يتبقى الجزء الآخر من الودائع تحت تصرفها يمكن ان تستغله لا قراض وتسليف الافراد والمؤسسات، لكن جزء من المبالغ المقرضة يعود مرة أخرى إلى المصرف على شكل حساب جاري يقتطع منه احتياطي اجباري ويقرض الباقي.[2]

ولعملية خلق النقود على افتراضات محددة، وهي:

1-وجود نسبي احتياطي اجباري، مما يعني أن المصارف تحتفظ باحتياطيات نقدية مساوية تماما لمقدار الاحتياطي الاجباري المطلوب منها، ومازدا على ذلك يسمى الاحتياطي الفائض أو الاختياري ويوجه لغايات الاقراض.

2-الوعي المصرفي في التعامل بالشيكات بدلا من النقود الحاضر، مما يعني الاحتفاظ بكامل أرصدة العملاء أو قروضهم في صورة حسابات جارية لدى المصرف.

3-أن نسبة السحوبات من المصرف في الغالب أقل أو تساوي نسبة الايداعات.

[1] نادر عبد العزيز شافي، ***المصارف والنقود الالكترونية***، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان 2007، ص 83.

[2] فليح حسن خلف، ***النقود والبنوك***، عالم الكتب الحديث، اربد، ط1، 2006، ص 196.

المطلب الثالث: التداول النقدي

أولا: طلب وعرض النقود

1 -الطلب على النقود

من زاوية الطلب على النقود هناك ثلاثة دوافع اساسية للطلب على النقود او ما يعرف بدوافع "التفضيل النقدي" تشمل:

- الطلب على النقود بدافع المعاملات: يتمثل في الجزء المرغوب الاحتفاظ به من النقود لسداد المعاملات الجارية وشراء كافة الاحتياجات من السلع والخدمات.
- الطلب على النقود بدافع الاحتياط: يتمثل في الاحتفاظ ببعض الارصدة النقدية لمواجهة الطوارئ والاحداث غير المتوقعة.
- الطلب على النقود بدافع المضاربة / الاكتناز: يتمثل في الطلب على النقود كشكل من اشكال الثروة لاستخدامها سواء من خلال توظيف الاموال في صورة استثمارات تدر عائدا مثل الودائع او السندات ، أو غيرها من الاصول المالية ، أو الاحتفاظ بالنقود كأصل تام السيولة يدر عائدا.

يتأثر النوع الاول والثاني من دوافع الطلب على النقود بشكل كبير بمستوى دخل الفرد. فكلما زاد مستوى دخله، كلما زاد مستوى طلبه على النقود لغرض سداد المعاملات والاحتياط.

فيما يتأثر النوع الثالث من دوافع الطلب على النقود بسعر الفائدة، فكلما ارتفع سعر الفائدة (العائد الذي يمكن ان يحصل عليه الفرد، مقابل استثمار امواله وعدم الاحتفاظ بها في صورة سائلة)، كلما انخفض طلب الفرد على النقود بدافع المضاربة والاكتناز واتجه الى توظيف امواله واستثمارها في اوجه استثمارية مختلفة للحصول على عائد.[1]

نلخص مما سبق الى ان مستويات الطلب على النقود بصورتها السائلة في اي مجتمع تتأثر بصورة اساسية بمستويات اسعار الفائدة. فكلما ارتفعت اسعار الفائدة التي تمنحها البنوك لعملائها كلما انخفضت مستويات طلب الافراد على النقود بصورتها السائلة ، وزاد اتجاههم الى استثمار اموالهم في اوجه استثمارية تدر عائدا، ومن اهمها الودائع البنكية. بالتالي، تشهد البنوك والمؤسسات المالية زيادة

[1] د. سامي خليل، ***اقتصاديات النقود والبنوك – الكتاب الثاني – النظريات والسياسات النقدية والمالية*** ، الطبعة الاولى، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982، ص 693.

في مستويات الودائع والأموال التي يمكن توجيهها الى المزيد من فرص الاستثمار التي تمول بدورها المشروعات الانتاجية، من خلال عملية تعرف في علم الاقتصاد بعملية "خلق النقود "، التي نوضحها في الجزء التالي وهو ما يؤثر بدوره في مستويات السلع والخدمات التي يتم انتاجها في فترة زمنية محددة، أو ما يعرف " بالناتج المحلي الاجمالي ".

2 عرض النقود

تعرض النقود من طرف الجهاز المصرفي، فتعرض من خلال البنك المركزي الذي يتولى رسميا عملية الاصدار (لبنكبوت)، كذلك يتم من خلال وزارة الخزانة العمومية التي تقوم بإصدار أنواع من النقود المساعدة، أما البنوك التجارية لها دور في الاصدار عن طريق الودائع التي يتم التعامل فيها بالشيكات، يقصد بعرض النقد كمية النقود التي تكون بحوزة الأفراد أو النقود التي تكون موجودة لدى المؤسسات وظهرت مفاهيم متنوعة لعرض النقد و تطورت هذه المفاهيم حسب التطور الاقتصاد للمجتمعات سنتحدث عنه بتفصيل في هذا المطلب[1].

الفرع الأول: المفهوم الضيق لعرض النقود (المتاحات النقدية) M1

يمثل هذا المفهوم العملة في التداول+ الودائع الجارية لدى الجهاز المصرفي، وهذا المفهوم جاءت به المدرسة الكلاسيكية وينتقد هذا المفهوم أو يعاب عليه أنه انطلق من الوظيفة الأساسية للنقود فقط (كونها وسيلة مبادلة) في حين أن هذه النقود تطلب من الأفراد بدوافع وغايات مختلفة.

بالنسبة للمفهوم الضيق لعرض النقود (M1) يرى أن عرض النقود يتكون من العملة الورقية المحتفظ بها خارج البنوك و الودائع الجارية لدى البنوك التجارية والعملة المعدنية المصغرة .

أي أن : M1= العملة الورقية (البنكبوت) المحتفظ به + الودائع الجارية + العملة المعدنية المصغرة[2].

تستند هذه الطريقة في قياس النقود إلى تعريف النقود نفسها، ففي بداية عرفنا النقود على أنها أي شئ يلقى قبولا عاما بين الافراد كأداة لتسديد أثمان السلع و الخدمات هذا التعريف يستند أساسا إلى وظيفة النقود " كوسيط لتبادل" ، ففي مجتمع تكون فيه النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي ، والحسابات المصرفية الجارية التي يتم تداولها عن طريق الشيكات وبطاقات الصرف الآلي هي الأشياء

[1] رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد أحمد فرحان المشهدلني، ***النقود والمصارف***، دار الايام للنشر والتوزيع، الاردن، 2013 ص65.

[2] أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، ***مبادئ الاقتصاد الكلي***، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص181

التي يلجأ الافراد إلى استعمالها لتسديد ثمن السلع و الخدمات التي يقومون بشرائها ، فإن كمية النقود في هذه الحالة يمكن قياسها عن طريق معرفة حجم النقد المتداول خارج النظام المصرفي من عملات ورقية و نقود معدنية ، إظافة إلى حجم النقود المودعة في الحسابات البنكية الجارية ويشكل مجموع البندين مايطلق عليه اصطلاح التعريف الضيق للنقود و الذي يشار إليه عادة (بالرمز M1)

M1= النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي + الحسابات المصرفية الجارية [1]

تتكون M1 من العناصر التالية:[2]

- العملة.
- الودائع القابلة للتداول وتشتمل على ودائع تحت الطلب وودائع شيكية أخرى.
- شيكات سياحية.

الفرع الثاني: المفهوم الواسع لعرض النقود (الكتلة النقدية)

هذا المفهوم يكاد يكون متفقا عليه على المستوى العالمي، ويستعمل من قبل صندوق النقد الدولي كمقياس للسيولة، وللمقارنة بين الدول المختلفة .[3]

لذا نجد أن M2 تعني إضافة أشباه النقود زائد M1، وتعني أشباه النقود أصول معينة تكون بدائل قريبة لنقود المعاملات، مثل الودائع لأجل وودائع التوفير والودائع بالعملة الأجنبية لدى البنوك المحلية، لأنه يمكن تحويلها إلى نقد سائل خلال فترة زمنية قصيرة.

أي أن M1 =M2+ بدائل النقود [4].

تتكون M2من العناصر التالية :[5]

- الودائع الادخارية ذات الفئات الصغيرة المودعة لدى كل مؤسسات الايداع.
- اتفاقيات إعادة الشراء قصيرة الأجل لدى البنوك التجارية.
- الدولارات الأوروبية قصيرة الأجل التي يحوزها المقيمين في الولايات المتحدة (غيرة البنوك).

---

[1] محمد سعيد السمهوري، ***اقتصاديات النقود والبنوك***، دار الشروق للنشر والتوزيع، الاردن، 2012، ص48-49

[2] أحمد أبو فتح علي الناقة، ***نظرية النقود والاسواق المالية*** (مدخل حديث للنظرية النقدية والاسواق المالية)، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر ،2001، ص162

[3] أحمد ابو فتوح علي الناقة، مرجع سابق، ص 166.

[4] حسين بني هاني، ***اقتصاديات النقود والبنوك (المبادئ الاساسيات)***، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص120

[5] أحمد رمضان نعمة، مرجع سابق، ص181.

- حسابات ودائع السوق النقدي.

الفرع الثالث: المفهوم الأوسع لعرض النقود M4 +M3 (سيولة الاقتصاد).

يعتبر M3 المفهوم الاوسع لعرض النقود شائع في مختلف دول العالم، لكن في بعض الدول المتقدمة والاكثر تطورا خاصة أصبحت تستخدم أربع مجمعات حيث أضافت المجمع M4، لذا سنتعرف على هذا الفرع على مفهوم عرض النقود بشكل أوسع.

✓ **مفهوم عرض النقود M3:**

وهوM2 زائد السيولة المحلية الخاصة والودائع الحكومية لدى البنوك كالسندات وأذونات الخزانة، وهي أقل سيولة من M2، بحيث يشمل هذا التعريف ودائع تستخدم أصلا كمستودع للثروة أو مخزنا للقيمة، ومع ذلك يمكن استخدامها وسيطا للتبادل "بتكلفة معينة"، هذه التكلفة هي الجز اء الذي تفرضه البنوك والمؤسسات المالية على أصحاب هذه الودائع عن رغبتهم في تحويلها من الشكل الذي خصصت له أصلا.

M3=M2+ أنواع الودائع الكبيرة الآجلة ذات الطابع الادخاري أو الاستثماري المتخصص [1]،هي الكتلة النقدية + التوظيفات لاجل ، والتوظيفات لأجل هي الأخرى لها دخل وقابلة لتعبئة لكنها تكلف أكثر ونسبة الخطر فيها أكبر : يجب انتظار تاريخ الاستحقاق وإلا لا نحصل على أي دخل ، نظيف إلى ذلك تغير في قيمة السندات حسب حالة السوق النقدي . الودائع و التوظيفات بالعملة الصعبة تتبع معدل الصرف[2].

تتكون M3 من العناصر التالية :[3]

- الودائع الزمنية كبيرة القيمة لدى كل مؤسسات الإيداع.
- اتفاقيات إعادة الشراء طويلة الأجل في البنوك التجارية ومؤسسات الادخار والإقراض.
- أرصدة صناديق استثمار السوق النقدي المملوكة للمؤسسات فقط.

✓ **مفهوم عرض النقود M4.**

[1] علية عبد الباسط عبد الصمد، أثر نمو عرض النقود على القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مذكرة ماجيستير في علو التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي وإدارة المنظمات، جامعة الوادي، 2010-2011، ص 13

[2] بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 51-52.

[3] أحمد أبو فتوح علي ناقة، مرجع سابق، ص169

يتضمن M3 زائد أوراق الخزينة التي بحوزة الأعوان الغير ماليين الصادرة عن المؤسسات وسندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة عن الدولة و الموجودة بيد الأعوان غير الماليين.[1]

ثانيا: العلاقة بين طلب وعرض النقود

يحدث التوازن في السوق النقدي عندما تتساوى كمية النقود المعروضة مع كمية النقود المطلوبة

الفرع الاول: علاقة عرض النقد بالطلب عليه

يتحقق التوازن في سوق النقد عندما يتساوى عرض النقود Ms مع الطلب عليها Md، يعبر عن هذا التوازن بمنحنى LM ، حيث يشير الحرف L الى الطلب على النقود ، الحرف M الى عرض النقود. فبينما يعتبر عرض النقود احد متغيرات السياسة النقدية يتحدد بقرارات السلطة النقدية (البنك المركزي) ، لذلك يفترض ثباته في الفترة الزمنية القصيرة ومن ثم فعرض النقود عديم المرونة لتغيرات سعر الفائدة، ا ما الطلب على النقود فهو يتوقف على متغيرين، سعر الفائدة حيث كلما كان فائض في الطلب على النقود يرتفع معدل الفائدة والمتغير الثاني هو الدخل [2].

ويمكننا تمثيل التوازن في السوق النقدي من خلال المنحنى التالي:

[1] قناد أسماء، دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص إقتصاد نقدي ومالي، جامعة تلمسان، 2015-2016، ص53.

[2] عبد علي الزيود، الطلب على النقود في الاردن باستخدام نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، دراس ات العلوم الادارية، المجلد 37، العدد 2، 2010، ص 43

الشكل 01: التوازن في السوق النقدي

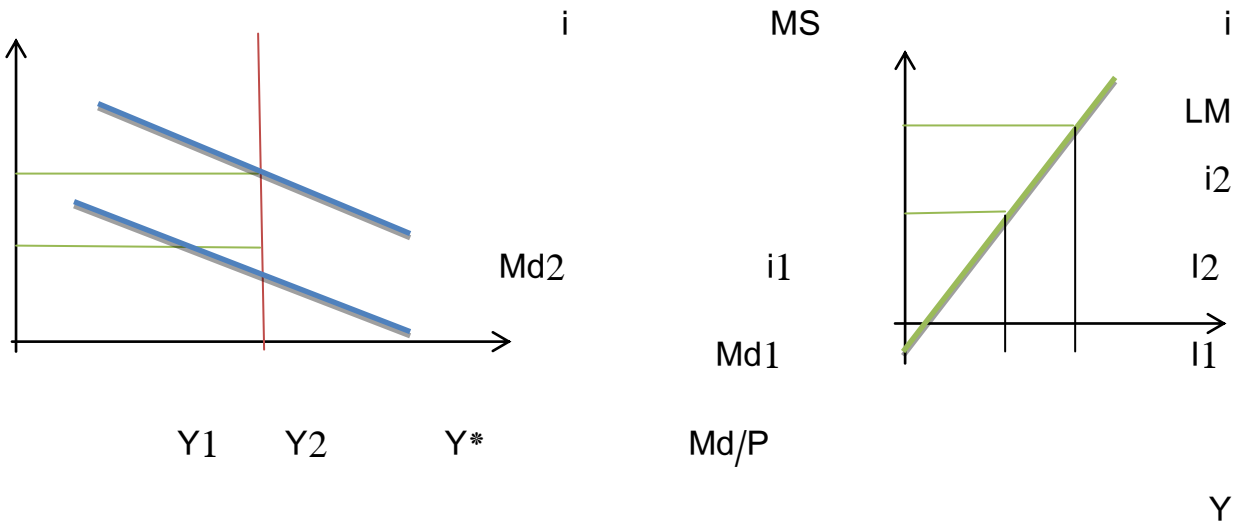

يبين منحنى التوازن النقدي مختلف التوليفات للدخل والاسعار التي يتحقق عندها التوازن بين عرض النقود والطلب عليها، فكل نقطة من هذا المنحنى هي نقطة توازن سوق النقد تربط بين مستوى معين وحتى يبقى مستوى الطلب النقدي مساويا للمعروض النقدي الثابت لابد ان يرتفع مستوى الدخل، مؤذي هذا التوازن في سوق النقود ينطوي على حقيقة ان ارتفاع سعر الفائدة يصطحب بزيادة مستوى الدخل .

اهم العوامل التي تؤثر على منحنى LM بالإضافة الى الدخل، نجد قرارات السلطة النقدية بزيادة عرض النقد فينتقل منحنى LM الى اليمين، والعكس صحيح في حالة تقليل العرض النقدي كذلك بالنسبة الى توسع البنوك في منح الائتمان او تقليله، زيادة طلب الجمهور على النقود او الم وجودات الاخرى كالسلع و الادوات المالية، عندها ينتقل منحنى LM الى اليمين والعكس صحيح .[1]

الفرع الثاني: التوازن النقدي واثاره على التوازن العام

يتحقق التوازن الكلي بتحقق الكلي بتحقق التوازن في

- القطاع الحقيقي: يتطلب التوازن تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي للسلع والخدمات، او الشرط البديل له وهو تساوي الاستثمار مع الادخار المخطط.
- القطاع النقدي: وكما تطرقنا له يتمثل في تساوي عرض النقود مع الطلب عليها.

[1] محمد حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 43.

- القطاع الخارجي: يتطلب التوازن تساوي صافي قيمة الصادرات الحقيقية مع صافي التدفقات المالية وهذا يتحقق في حالة توازن ميزان المدفوعات الخارجية وتوازن سوق العملات الاجنبية.

كينز هو اول من ربط بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي في نظرية واحدة باستخدام سعر الفائدة ويتوصل بذلك الى نموذج التوازن العام، والذي يتضمن استخدام اداتين لتوضيح هذا التوازن هما منحنيا IS(التوازن في القطاع الحقيقي)، LM(التوازن في القطاع النقدي) . بين التوازن على مستوى السوق النقدي وسنحاول تبيان توازن القطاع الحقيقي.[1]

✓ **التوازن في القطاع الحقيقي:**

يحدث التوازن في القطاع الحقيقي بتساوي عرض ال الادخار مع الطلب على الاستثمار، ولما كان الادخار دالة متزايدة لمتغير الدخل، والاستثمار دالة متناقصة لمتغير سعر الفائدة يجب ان يتساوى الادخار و الاستثمار حتى يتحقق التوازن بين الدخل الذي يحدد حجم الادخار وسعر الف ائدة الذي يحدد حجم الاستثمار[2].

[1] قصي الجابري، رصيد التغيرات في الطلب على النقود خلال الازمات باستخدام نماذج التكامل المشترك، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الثمانون 2010، ص9

[2] عبد علي الزيود، نفس المرجع السابق، ص49

المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية وعلاقتها بالتداول النقدي

سنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف النظريات الاقتصادية والتي لها ضمنيا علاقة بالتداول النقدي، حيث تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، فالمطلب الأول يتناول النظرية الكلاسيكية والكمية للنقود، والمطلب الثاني فيذكر النظرية النيوكلاسيكية والتفضيل الكنزي عند جون مينارد كينز ، أما بالنسبة للمطلب الثالث فإنه يركز على النظرية النقدية التي تعرف أيضا بالكمية الحديثة.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والكمية للنقود

أولا: النظرية الكلاسيكية

يرى رواد النظرية الكلاسيكية أن النقود مجرد وسيط في عملية النقود متجاهلين في ذلك الوظائف الاقتصادية الأخرى، واعتبارها مجرد ستار يخفي وراءه العمليات الحقيقية في الاقتصاد القومي. واعتبروها كذلك مجرد عربة تحمل عليها القيم التبادلية في الاسواق ، زعما منهم أن النقود تظل محايدة لا أثر لها في الظواهر الاقتصادية الحقيقية باعتبار أن الفكر الكلاسيكي قاسم على الفصل بين العوامل النقدية و العوامل الحقيقية.[1]

ولقد اهتمت المدرسة الكلاسيكية بتحليل العوامل المحددة لقيمة النقود والمستوى العام للأسعار ولقد ظهرت نظريات في تفسير قيمة النقود والمتمثلتان الاولى نظرية كمية النقود والتي اهتمت بعرض النقود والثانية نظرية الدخل والتي بدورها اهتمت بالطلب على النقود سواء عند احتسابها أو انفاقها.

ولقد دار جدلا كبيرا بين رواد المدرسة الكلاسيكية الذين كان يمثلهم فيشر وألفريد مارشال وبيجو وغيرهم على أن هناك علاقة بين كمية النقود المتوفرة في التداول وبين المستوى العام للأسعار وكذا زيادة كمية المعروض النقدي بمقدار 5 على سبيل المثال تسبب في ارتفاع الأسعار المحلية بنفس النسبة مما يؤدي إلى تغير في القيمة الحقيقية للناتج القومي الأسمى. رغما منهم أنه ليس بالإمكان الاعتماد على عرض النقود لتحفيز وتغيير مسار الاقتصاد، لأن ما يحدث للقيمة النقدية للنشاط الاقتصادي هو ناتج التغيرات في المستوى العام للاسعار وليس في مستوى الانتاج وهذا ما خلصت إليه النظرية الكمية عند الكلاسيك. وقد تطورت من المدرسة الكلاسيكية صيغتان تبحثان في دوافع الطلب على النقود الأولى صيغة فيشر للمبادلات والثانية صيغة الارصدة النقدية أو صيغة كمبدرج.

[1] عباس كاضم الدعمى ، ***السياسة النقدية والمالية وآداء سوق الأوراق المالية*** ، الطبعة الثانية، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2014، ص ص 25،26.

- **صيغة المبادلات لفيشر:** ان اوضع لصيغة المبادلات قد ظهر في كتاب الاقتصاد الامريكي عام 1911 وقد استند فيشر في عرضه لنظريته على صيغة التبادل المشهور theequation والتي كانت تهد على دراسة العلاقة بين كمية النقود و الانفاق على السلع و الخدمات أو ما يسمى بالدخل الاسمي، لقد افترض فيشر أن النقود لا تطلب لذاتها وانما لإجراء المبادلات الاقتصادية (وظيفة واحدة هي وسيط في المبادلات) وبما أنها لا تطلب لذاتها فإنه حتما ستنفق عاجلا أو آجلا وبما أن الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل و أن قيمة الانتاج في اقتصاد ما يساوي مجموع مما ينفق على السلع و الخدمات المنتجة فإن

قيمة ما يباع في مجتمع من = قيمة ما يشترى في ذلك المجتمع

الحجم المادي للسلع= عدد النقود المملوكة عدد مرات الشراء

الانتاج والخدمات مستويات الأسعار= كمية النقود سرعة تداولها

$$V.XM=pxy$$

ومن الجدير بالقول أن فيشر لم يبحث في نظريته دوافع الطلب بصورة مباشرة بقدر ما كان يهدف فقط إلى تبرير العلاقة بين تيار الإنتاج وتيار الإنفاق في الاقتصاد، وأن صيغته هي مطابقة حسابية أكثر منها نظرية رياضية.

فقد حاول فيشر تفسير تأثير (V) سرعة تداول النقد على نظريته ووجد أنها ثابتة على المدى القصير بافتراض ثابت (V) اننتقل فيشر بنظريته إلى الأسمى سيتضاعف وذلك لأن (Y) أيضا ثابتة على المدى القصير، وهذا هو جوهر النظرية الكلاسيكية والتي تنظر على أن التغير في عرض النقد هو المحدد الرئيسي على مستويات الانتاج وبالتالي فإن كمية النقود المطلوبة لإجراء المبادلات الاقتصادية تتناسب طرديا مع مستويات الانتاج pxy أو الدخل الاسمي .

ثانيا: النظرية الكمية للنقود

تعتبر النظرية الكمية في النقود إحدى أهم الأفكار التي جاء بها الكلاسيك لأنها ربطت بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار ، واستطاعت أن تفسر العديد من الظواهر الاقتصادية كالتضخم والركود والنمو وحركة انتقال الذهب بين الدول وتأثيره على جميع المتغيرات الاقتصادية في كل دولة.

وتعود أفكار النظرية الكمية الى الاقتصادي الفرنسي جان بودان الذي نشر كتابه (الاقتصاد السياسي) عام 1586م وأشار فيه للعلاقات بين تدفق الذهب والفضة من المستعمرات إلى إسبانيا وارتفاع الاسعار أهم ما يميز النظرية الكمية تحليلها النقدي في أن زيادة كميات النقود تؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار.

معادلة النظرية الكمية في النقود:

طور ريكاردو فكرة جان بودان في تحديد العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار عندما حلت النقود الورقية محل النقود المعدنية في بريطانيا في القرن التاسع عشر وحصل التضخم. لكن هذه النظرية بقيت مجرد أفكار عامة إلى أن جاء الاقتصادي الامريكي ارفينج فيشر وصاغ معادلة النظرية عام 1917م وعرفت باسم معادلة التبادل أو معادلة فيشر كما يلي:

$$M.V= T.P$$

: كمية النقود M

: سرعة التداول النقديV

: كمية المبادلات T

: مستوى العام للاسعار P

ومن هنا فإن حالة الطلب على النقود يحددها الدخل الاسمي، فإذا زاد الانتاج فإن الطلب على النقود يزداد ، وهذه حالة الطلب الاول على النقود حسب صيغة المبادلات لفيشر .

ولقد انتقدت صيغة فيشر لكونها تغفل دور النقود كخزين للقيمة وأنها افترضت أن العلاقة بين كمية النقود والانتاج علاقة ميكانيكية، بمعنى أنه ليس هناك ادخار وأن النقود تنفق حال استلامها وبالتالي أغفلت الجوانب السلوكية الاخرى المؤثرة في طلب الافراد للنقود.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية والتفضيل الكنزي عند جون مينارد كينز

أولا: النظرية النيوكلاسيكية

قام بصياغة هذه النظرية الاقتصادي الانجليزي الفارد مارشال وهو أحد المفكرين الكلاسيك والذي كانت نظريته استكمالا لنظرية المبادلات لفيشر.

حيث تنظر هذه النظرية للنقود على أنها جزء من ثروة الافراد وأنهم سيحتفظون ببعضها لغاية الاحتياط (وظيفة الاحتياط) ولان النقود تختزن قوة شرائية فلا خوف من أن تكتنز لفترة طويلة أو قصيرة وبالتالي بحثت هذه الصيغة ولاول مرة الدوافع السلوكية (الاحتياط) للطلب على النقود، اضافة الى الوظيفة الاولى كوسيط في المبادلات وظيفة جديدة هي وسيلة الاحتياط.

واشتق مارشال وزملائه نظريتهم من صيغة المبادلات لفيشر والتي افترض فيها أن:

$$MXV=PXy$$

فإذا قسمنا طرفي المعادلة (V)

$$M=V/1 \times P.Y$$

وعندما يكون سوق النقد في حالة توازن فإن للكمية المعروضة من النقد تساوي تلك المطلوبة وبالتالي نستطيع استبدالM ب Md

وباستبدال مقارب السرعة V/1 بالرمز K تصبح المعادلة $Md= K \times Py$

وبما أنها ساكنة (لانها مقلوب السرعة الساكنة حسب التحليل الكلاسيكي)، فإن مستوى المبادلات المتولدة كنسبة ثابتة من الدخل الاسمي تتحدد بكمية لبنقود التي يطلب الافرد الاحتفاض بها، ولكن ما الذي يجدد مقدار هذا الجزء من الدخل الذي سأحتفظ به؟

ان النسبة (K) والتي سأحتفظ بها على شكل نقود ولغايات الاحتياط تتوقف على العوامل التالية:

- الافراد توقعات فكلما كانت متفائلة كان احتفاظهم ب (K) أقل.
- ثروة الافراد فكلما زادت قلت (K)

- مستويات الاسعار، فكلما انخفضت القيمة الحقيقية للارصدة النقدية كلما كان علينا ان نزيد من (K) وذلك لان القوة الشرائية ليست ثابتة ، وبالتالي سيرغب الافراد في زيادة الارصدة النقدية لديهم لكي يعيدوا التوازن مع ارتفاع الاسعار ونلاحظ أن (K) معكوسة (V) بحيث :

وهذا يعني كلما زادت الارصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها كلما قلت سرعة تداول النقود والعكس صحيح.

ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية في وجهة نظر الكلاسيك تعتبر سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود لا أكثر ولا أقل بقصد تنفيذ المعاملات والمبادلات التجارية فقط.

ثانيا: التفضيل الكينزي عند جون مينارد كينز

مع بداية الثلاثينات من القرن الماضي شهد العالم أزمة الكساد العظيم 1929-1932 والتي أثبتت فشل أفكار رواد المدرسة الكلاسيكية حيث ظهرت النظرية الكينزية ممثلة في رائدها جون مينارد كينز ، حيث قدم حلولا مقترحة لحل تلك الأزمة والذي بدأ تحليله النقدي ينقد الفصل بين نظرية القيمة ونظرية النقود والاسعار التي أشار إليها الكلاسيك فلقد كان لظهور النظرية العامة في التغشيل و الفائدة و النقود عام 1936 ففي الوقت الذي يعتقد فيه رواد النظرية الكلاسيكية بحيادة النقود، تأكد النظرية الكنزية على أساس أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه النقود على مستوى الاقتصاد القومي ، بمعنى أن التغير في كمية النقود يصحبه تغير في المتغيرات الأخرى في كل من العمالة، الانتاج، الاستهلاك الادخار والاستثمار وعليه يحدث تغير في الوضع الاقتصادي ككل .

حيث أن أفكار كينز كانت أكثر استقطابا في تلك الظروف ، وبالفعل فقد استطاعت المدرسة الكينزية أن تنسف نهائيا مبدأ حيادية النقود لتحول النقاش إلى البحث عن آليات التزاوج بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد النقدي بدلا من الفصل بينهما والذي ساد حتى اندلاع أزمة الكساد العظيم 1929.[1]

حيث تميز الفكر النقدي الكينزي عن سابقه بعدة خصائص يمكن تلخيصها في مايلي:[2]

[1] رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في اطار الفكر الاسلامي والغربي، عمان ، الاردن، دار المنهاج للنشر والتوزيع، 2016، ص 128-129.

[2] لحلو موسى بخاري، **سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للاثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي)** ، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص 45-46.

- اعترض كينز عل فرض النظرية الكلاسيكية القائم بالتشغيل الكامل للاقتصاد
- لم يفصل كينز في تحليله بين الاقتصاد العيني والنقدي.
- وجه كينز اهتمامه الى التفضيل النقدي .
- افترض كينز أن كثيرا من الاثمان تخضع لجمود كبير على عكس التقليد بين الذين افترضوا مرونة أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية تحدد بعض النقود والطلب عليها.
- أولى اهتمامه الى التحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية بدل الاهتمام بالجزيئات.

المطلب الثالث: النظرية النقدية (الكمية الحديثة)

لقد انتقد أنصار المدرسة النقدية والتي يزعمها الاقتصادي الامريكي ملتن فريد مان التحليل الكينزي حيث يبني أصحاب هذه المدرسة آرائهم بالتنسيق مع مدرسة أخرى تسمى بمدرسة المنفعة والتي تزعم بأن النقود تمنح حاملها المنفعة مثلها مثل الحائز على السلع وبذلك فإن ادخال الناتج الاجمالي في الطلب على النقود يرجع إلى ان الناتج الاجمالي يمثل قيدا للإنفاق فهو بمثابة مقياس للحجم ، يقابل الدخل في دالة الاستهلاك ويستخدم اصحاب هذه المدرسة تعريفا عريضا للنقود .[1]

كما يرى زعماء هذا الفكر النقدي بان غرض النقود هو المحدد الرئيسي لمستويات الناتج والعمالة في الاجل القصير ومستوى الاسعار ي الاجل الطويل، كما تختلف آراء فريدمان عما هو عليه من الاقتصاديين رواد المدارس الأخرى حول الطلب على النقود فهو يختار الفترة الطويلة في تحليله للطلب على النقد، مؤسسا لذلك المنهج النقدي وما يعرف بالنظرية الكمية الجديدة للنقود فحسب رأيه هناك عوامل يتوقف عليها الطلب على النقود لدي فريدمان نذكر منها ما يلي:

تكلفة الفرصة البديلة للنقود:

تعني أن تكلفة الاحتفاض بالنقود تقاس بمل يفقده المحتفضون بها من جملة للعوائد مضحي بها في شكل عائد على الاسهم ومايحدث للمحتفضون بالنقود من فقدان في القيمة طيلة فترة الاحتفاض في حالة الانخفاض في القيمة نتيجة الارتفاع في معدلات التظخم.[2]

الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية:

يرى فريدمان أن الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية باعتبارها أصل نقدي هي المحدد الاول للطلب على النقود إلى جانب الثروة االبشرية وعليه يعتبر هذا المؤشر أحد القيود المتعلقة بميزانية هذه الوحدات الاقتصادية والتي تقيد أو تحدد من طلبها على النقود أي ان الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية هي الاساس والمحرك الاساسي للطلب على النقد[3].

العوامل التي تؤثر في الاذواق وترتيب الافضليات لدى المالكين للثروة:

---

[1] عباس كاضم الدعمي، ***السياسة النقدية والمالية واداء سوق الاوراق المالية*** ، مرجع سبق ذكره، ص38.

[2] سهير محمود معتوق، ***الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الدار المصرية اللبنانية*** ، القاهرة، مصر، 1988، ص85.

[3] أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم، ***الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق*** ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص192

فريدمان أن المتعاملين الاقتصاديين المالكين للثروة يقومون بتوظيف أموالهم بناءا على أذواق المستهلكين أي أن أذواق المستهلكين وترتيب الفضليات أثر في الطلب على النقود.[1]

[1] أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم، المرجع السابق، ص192.

المبحث الثالث: علاقة التداول النقدي بأسعار عوامل الإنتاج

المطلب الأول: العلاقة بين كمية النقود وأسعار الإنتاج.

لا يمكن للنقود أداء وظيفتها بفاعلية في غياب الثبات في قيمتها، إذ من المعروف أن قيمة النقود تتحرك في عكس اتجاه تحركات الأسعار بالنسبة للسلع والخدمات فارتفاع مستوى الأسعار يعني هبوط قيمة النقود أو سعرها والعكس صحيح. وفي هذا الصدد سبق علماء الإسلام أصحاب النظريات النقدية التقليدية والحديثة في التأكيد على أهمية ثبات قيمة النقود وقدموا الأحكام والأدوات التي تحقق ذلك ونعقد مقارنة بين فكر ابن خلدون وأصحاب هذه النظريات وأهم الانتقادات الموجهة لها، فبالنسبة للنظرية التقليدية يتبلور فكرها في أن زيادة كمية النقود تؤد ي إلى ارتفاع الأسعار. وقد صاغت هذه النظرية معادلة للتبادل تشرح العلاقة بين النقود والأسعار على النحو التالي:

رصيد النقود= الأسعار X الدخل الحقيقي(أي الناتج من السلع).

وبذلك انحصر فكرهم في وظيفة واحدة للنقود هي(تسوية المبادلات) أي أن النقود لا تطلب لذاتها وإنما لإجراء وتسهيل عمليات التبادل كما لا يسلمون للنقود بوظيفة (مخزن للقيمة) استنادا إلى أن كل مايدخر يستثمر فالتساوي حتمي ودائم ومستمر بين الادخار والاستثمار.[1]

يرى (بيتي) أن وجود كمية معينة من النقود أمر ضروري لتسهيل عملية التبادل، وتتحدد هذه الكمية من خلال مجموعة من المتغيرات تتمثل في عدد المشترين وسرعة تداول النقود وقيمة الوحدة النقدية الفضية، كما أن العوامل المحددة لقيمة السلع هي نفسها التي تحدد قيمة النقود.[2]

وكما يرى(لوك) فإن أثمان السلع يحددها حجم النقد المتداول في بلد ما وفي ترة زمنية معينة، ويؤيده في الرأي (هيوم) الذي أوضح أن الكمية النقدية المطلقة ليست بذات أهمية بالنسبة لمستوى الأسعار وإنما المهم هو الكمية النقدية المتداولة حيث يمكن اكتناز جزء ولا يؤثر ذلك على مستوى الأسعار.

[1] د، إسماعيل هاشم، ***النقود والبنوك***، دار النهضة بالقاهرة، 1400هـ-1970م، ص118.

[2] د، عدنان عباس، ***تاريخ الفكر الاقتصادي***، ج1 مطبعة عصام ببغداد 1399هـ-1979، ص140

وهكذا فإذا كانت الأسعار تخضع في تغيرها طرديا للتغير في كمية النقود، فقيمة النقود تخضع عكسيا في تغيره ا للتغير في كمية النقود، وقد ركزت النظرية التقليدية على أن سوء إدارة الشؤون النقدية له دخل كبير في حدوث الاختلال في النشاط الاقتصادي.

أما الفكر الكينزي فيدور حول اثر كمية النقود على الطلب الفعال، أي أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى التغير في الطلب في الاتجاه نفسه، وترتبط كمية النقود والطلب الفعال بمجموعة روابط أهمها أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة مما يشجع على الإنفاق الاستثماري- أحد مكونات الإنفاق الكلي- وزيادة الإنفاق الاستهلاكي ، و إن التغير في قيمة النقود سيؤدي إلى ردود فعل نفسية لدى المنظمين فيها يتصل بتوقعاتهم عن العائدات النقدية.[1]

إن تأثير كمية النقود على الطلب الفعال تأثير مباشر في النظرية التقليدية وغير مباشر في النظرية الكينزية، وتتفق النظريتان في أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة الأسعار والعكس صحيح في حالة بلوغ النشاط الاقتصادي مستوى التوظف الكامل.

ولقد كان للتحليل الاقتصادي للأسعار عند ابن خلدون الأثر الكبير في توضيح أهمية استقرار الأسعار، وقد تضمن التحليل دراسة الآثار والنتائج المترتبة على تغير الأسعار بالنسبة للفرد والمجتمع والتركيز على أهم الأدوات التي تحقق الثبات النسبي في القوة الشرائية للنقود والتي تمثلت في تنظيم المعروض النقدي وعدم استخدام النقود في التلاعب بالأسعار وإتباع سياسة مالية تقوم على تساوي الدخل مع الخرج (الموازنة بين الإيرادات والنفقات) وإتباع سياسة سعريه لا تؤثر في قيمة النقود، ودور الدولة في مراقبة وتوجيه النشاط الاقتصادي من خلال تشجيع المنتجين على الإنتاج.

[1] د، احمد جامع، ***النظرية الاقتصادية***، ج2، دار النهضة بالقاهرة، 1392هـ-1972م، ص384.

الفصل الثالث

المبحث الأول: منهجية الدراسة

نتطرق في هدا الجزء إلى التعرف على العينة محل الدراسة ومصادر الحصول على البيانات والأدوات المستخدمة في جمعها وكذا نموذج الدراسة.

1- عينة وحدود الدراسة:

مما أدى إلى انتهاج سياسة التمويل غير التقليدي بالاعتماد على الإحصائيات الخاصة بالتداول النقدي والكتلة النقدية وأسعار عوامل الإنتاج في فترة (2000-2020) قمنا بتجميع البيانات بطريقة سنوية فاخترنا هذه الفترة لأنها شهدت صدمة لأسعار النفط 2014 في الأسواق العالمية حيث تأثرت بها الدول المنتجة للبترول من بينها الجزائر كونها تعتمد بصورة كبيرة على عوائد صادرات النفط سنة 2017.

2-أدوات الدراسة:

تم الاستعانة بمختلف التقارير السنوية للوضعية النقدية والنشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر وكذا نشرات الديوان الوطني للإحصائيات لاستخراج البيانات الخاصة بنمو الكتلة النقدية، كما تم الاستعانة بتقارير وبحوث الأساتذة والدكاترة فيما يخص أسعار وعوامل الإنتاج في الجزائر ومدى تأثير معدلات نمو الكتلة النقدية على هذا الأخير.

3-نموذج الدراسة:

يوضح الشكل التالي نموذج الدراسة الذي يعرض كل من المتغير المستقل والمتغير التابع:

الشكل 02: تأثير كمية النقود المتداولة على أسعار عوامل الإنتاج

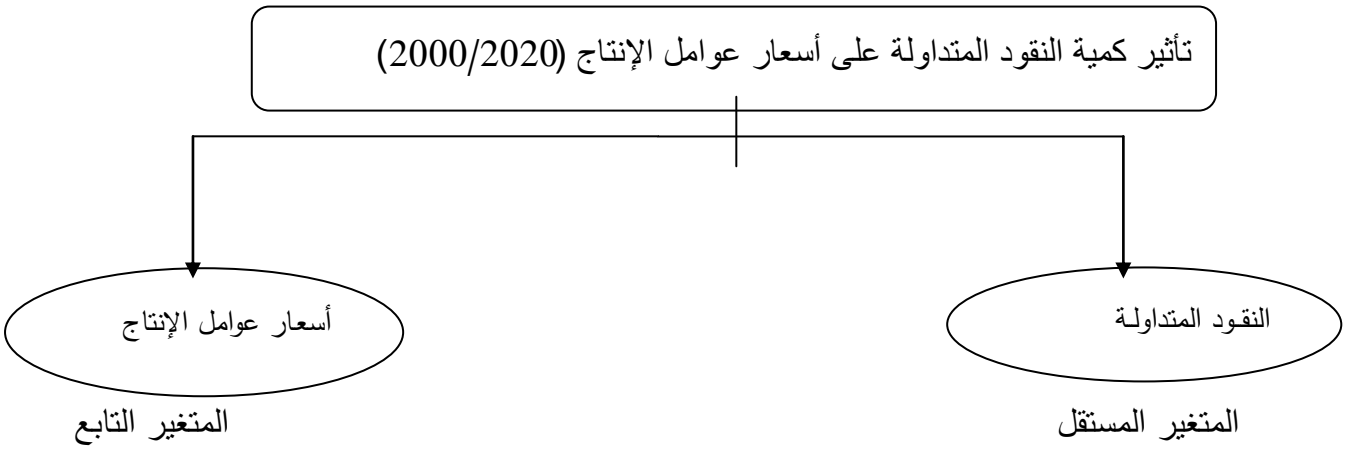

-**النقد المتداولة:** وهي مجموعة من المبالغ المتداولة في اقتصاد في بلاد ما من عملة ورقية أو نقود متداولة بين الناس في وقت معين وتعادل العملة المتداولة مجموع العملة الورقية والنقود المتداولة الاستعمال والموجود في حيازة الناس وفي المصارف ويحددها المصرف المركزي في الدولة.

-**أسعار عوامل الإنتاج:** لكل عنصر من عناصر الإنتاج عائد مقابل مشاركته في العملية الإنتاجية ويعتبر هذا العائد ثمنا أو سعرا لهذا العنصر وليس ثمنا للعنصر نفسه وتحدد أسعار عوامل الإنتاج وفقا لقانون العرض والطلب كما تحدد أسعار أي سلعة أو أي خدمة أخرى.

مفهوم برنامج Eviews:

برنامج Eviews هو أحد برامج التحليل الإحصائي للبيانات، ويعد برنامجا متقدما في التحليل القياسي وبناء وتقدير النماذج الاقتصادية.

ومن خلاله نستطيع معرفة العلاقة بين المتغيرين الأول متغير مستقل والثاني متغير تابع.

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج

جدول رقم 01: جدول يوضح تطور النقود المتداولة خلال فترة (2000-2020)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنـــوات	النقود المتداولة خارج البنوك
2000	484.5
2001	577.2
2002	664.7
2003	781.3
2004	874.3
2005	921.0
2006	1081.4
2007	1284.5
2008	1540.0
2009	1829.4
2010	2098.6
2011	2571.5
2012	2952.3
2013	3204.0
2014	3658.9
2015	4108.1
2016	4497.2
2017	4716.9
2018	4926.8
2019	5437.6
2020	6138.3
2021	6746.6

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الإحصائيات وتقارير بنك الجزائر **2008-2018.**

1.تحليل بيانات التداول النقدي:

من خلال الجدول رقم 01 يلاحظ أن النقود المتداولة خلال فترة ما بين **(2000-2021)** عرفت تطور ملحوظ والارتفاع متزايد بانتظام تقريبا بمقدار 200 مليار دينار سنويا.

حيث ارتفعت قيمة النقود المتداولة خلال فترة **(2000-2021)** مليار دينار إلى **257,5** مليار بما يعادل تضاعف 4 مرات بالتقريب و تعود هذه الوتيرة بالأساس إلى الإصدار النقدي الناتج عن فوائض العملات الأجنبية ، كما يعود إلى ارتفاع السيولة في البنوك و توجيه جزء منها إلى الإقراض و خفض المصارف الاحتياط الإضافي لديها، بالإضافة برنامج الانعاش الاقتصادي **(2000-2004)** و برنامج دعم النمو **(2005-2006)**.

الشكل رقم 03: تطور النقود المتداولة خلال فترة (2000-2021)

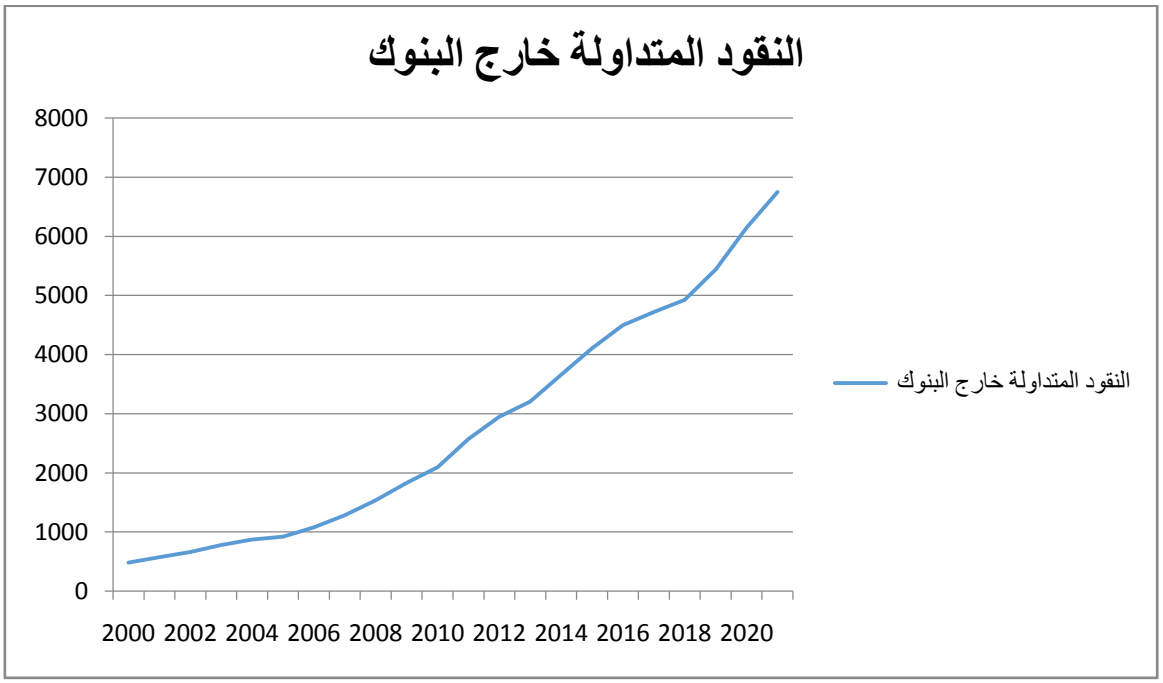

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الإحصائيات وتقارير بنك الجزائر **2008-2018**.

وكذلك تحسن الأوضاع الاقتصادية والخارجية واستقرار الأزمة المالية في أمريكا، ارتفاع أسعار المحروقات بالإضافة الى تحسن الفوائض المالية لدى الأفراد نتيجة الطفرة أو التحسينات التي عرفتها منظومة الأجور في السنوات الأخيرة وزيادة عدد الأفراد الدين فتحو حسابات على مستوى مؤسسات البريد.

2-تحليل بيانات أسعار الإنتاج

جدول رقم 02: جدول يوضح تطور أسعار الإنتاج خلال فترة (2000-2020)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنـــوات	أسعار الإنتاج
2000	763.4
2001	845.8
2002	894.5
2003	962.7
2004	1476.9
2005	1691.6
2006	1967.3
2007	2444.9
2008	3065.1
2009	3811.4
2010	4350.9
2011	4593.5
2012	4620.1
2013	5690.9
2014	6342.8
2015	7159.4
2016	7467.3
2017	7698.0
2018	8202.5
2019	8536.9
2020	9723.8

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات و تقارير بنك الجزائر 2008-2018.

من خلال الجدول رقم 2 يلاحظ أن أسعار الإنتاج خلال فترة ما بين **(2000-2020)** عرفت تطور واضح وارتفاع مستمر في قيمته حيث كانت قيمته سنة 2001 تساوي 845.8 مليار دينار ليتضاعف سنة 2005 بـ 1691.6 مليار دينار، ويعود هدا الى ارتفاع معدل التضخم.

الشكل رقم 04: تطور أسعار الإنتاج خلال فترة (2000- 2020)

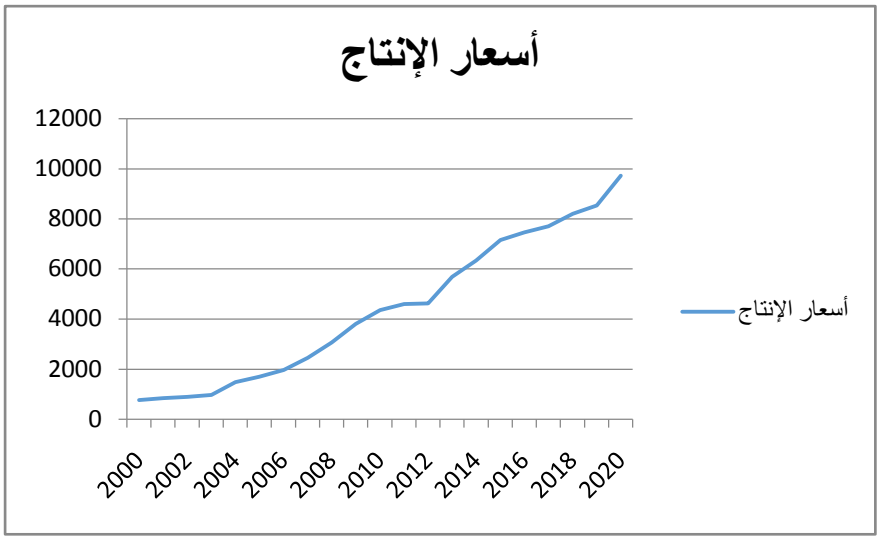

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات و تقارير بنك الجزائر 2008-2018.

حيث لوحظ ارتفاع مستمر في أسعار الإنتاج خلال مراحل تطوره وهذا راجع إلى ارتفاع مؤشر الأسعار عند الاستهلاك، وزيادة الطلب والعرض عليها.

- تحليل النتائج بين النقود المتداولة والاستهلاك العائلي

بعد تحليل الإحصائيات المتعلقة بين النقود المتداولة وأسعار عوامل الإنتاج في الجزائر في الفترة ما بين (2000-2020) وبعد ما تبين ارتباطات ظاهرية بين متغيرات الدراسة نستعرض في هذا الجزء تحليلا لهذه العلاقة باستخدام نموذج EVIEWS، والتأكد من وجود علاقة النقود المتداولة وأسعار الإنتاج.

تقدير وتحليل نتائج النموذج القياسي المستخدم

من خلال هذا المبحث سيتم تقدير معلمات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ثم تحليل النتائج من خلال دراسة النموذج وفقا لدراسة الاقتصادية والإحصائية، وأخيرا القياسية.

1. تقدير النموذج

لدراسة العلاقة بين النقود المتداولة (متغير مستقل) وأسعار عوامل الانتاج (متغير تابع) نستعين بالصيغة الرياضية التالية:

حيث: $ACHB: l'argent\ circulant\ hors\ des\ banques$ النقود المتداولة خارج البنوك

$PP: prix\ de\ produit$ سعر عوامل الانتاج

$\propto_1$ و $\propto_0$ تشير إلى المقدار الثابت، ومرونة سعر عوامل الإنتاج بالنسبة لنقود المتداولة خارج البنوك

الجدول رقم03: نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: ACHB
Method: Least Squares
Date: 08/18/22 Time: 13:53
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP	0.613629	0.017211	35.65311	0.0000
C	-109.3034	90.20246	-1.211757	0.2405

R-squared	0.985273	Mean dependent var	2588.024
Adjusted R-squared	0.984498	S.D. dependent var	1807.917
S.E. of regression	225.0993	Akaike info criterion	13.76135
Sum squared resid	962724.6	Schwarz criterion	13.86083
Log likelihood	-142.4942	Hannan-Quinn criter.	13.78294
F-statistic	1271.144	Durbin-Watson stat	0.708010
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج ($EVIEWS_{12}$)

فيما يخص تقدير النموذج، فقد تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) والتي تعد الأفضل من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية، وتم ذلك بالبرنامج الإحصائي ($EVIEWS_{12}$)، ونتائج تقدير النموذج يمكن توضحيها من خلال الجدول رقم01.

وفقا للجدول رقم 03 يمكن كتابة معادلة النموذج كما يلي:

ACH

2. الدراسة الاقتصادية:

يتبين من خلال الجدول 03 أن هناك أثر ايجابي للسعر عوامل الانتاج على النقود المتداولة خارج البنوك كذلك هناك علاقة طردية بين المتغيرين.

يمكن القول أن المتغير المفسر تتفق نتائجها مع التوقعات المسبقة للنظرية الاقتصادية.

3. الدراسة الإحصائية:

من أجل القيام بالدراسة الإحصائية لنموذج الدراسة نستعين بمجموعة من الاختبارات تدعى اختبارات الرتبة الأولى (Test de niveau I)، حيث نركز على الاختبارات التالية:

1.3. معامل التحديد المتعدد R^2

ويبين لنا معامل التحديد (R^2) أن 98.52% من التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل النقود المتداولة خارج البنوك (ACHB) يعود سببها إلى المتغير التفسيري (PP) أما الباقي 1.48% فهي مفسرة بواسطة عوامل أخرى لم يتمكن النموذج من حصرها

2.3. اختبار إحصائية ستيودنت (T-Student)

ويمكن توضيح نتائج اختبار ستيودنت للنموذج الاقتصادي من خلال مقارنة القيم المحسوبة (t_{cal}) للمعلمات المقدرة والقيم الجدولية t_{tab}=2.101 عند مستوى معنوي 5%

بالنسبة لـ: $\propto_0$ للمتغير التفسيري (سعر عوامل الانتاج) نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية أي $|t_{cal}| > t_{tab}$، ولدينا أدنى مستوى معنوية لـ: $\propto_0$ هو (0.0000) أقل من (5%)، وعليه نقبل الفرض البديل H_1 ونرفض الفرض H_0 الصفري أي أن $\propto_0$ معنوي ومنه يمكن القول أن سعر عوامل الانتاج له معنوية احصائية عند مستوى (5%) في تفسير النموذج خلال الفترة (2000-2020)

بالنسبة لـ: $\propto_1$ للمتغير التفسيري (ثابت) نلاحظ أن القيمة المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية أي $|t_{cal}| < t_{tab}$، ولدينا أدنى مستوى معنوية لـ: $\propto_1$ هو (0.24) أكبر من (5%)، وعليه نقبل الفرض H_0 الصفري أي أن $\propto_0$ ليس معنوي ومنه يمكن القول أن الثابت ليس له معنوية احصائية عند مستوى (5%) في تفسير النموذج خلال الفترة (2000-2020)

3.3. اختبار احصائية فيشر (T-Fisher):

من خلال مقارنة القيمة المحسوبة (F_{cal}) مع (F_{tab}) عند مستوى معنوي 5% ودرجة حرية 5.18 تساوي 2.77، يمكن الحكم على مدى المعنوية الكلية لنموذج وبقراءة الجدول 01 نجد ان القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية

$F_{cal} = 1271.144 > F_{tab} = 2.77$ ومنه نرفض فرض الصفري ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أن معلمة واحدة على الأقل مقبولة إحصائيا، أي أن هناك متغير مفسر له تأثير على المتغير التابع، أي أن النموذج إجمالا يعتبر معنويا.

4. الدراسة القياسية:

وسيتم إجراء الاختبارات الاتية:

1.4 **اختبار توصيف النموذج (test de ramsy):** من خلال الجدول 02 يمكن توصيف النموذج وذلك باستخدام اختبار TEST DE RAMSEY

الجدول رقم 04: نتائج إختبار RAMSY لتوصيف النموذج

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: ACHB PP C

	Value	df	Probability
t-statistic	6.656960	18	0.1265
F-statistic	44.31512	(1, 18)	0.1265
Likelihood ratio	26.07848	1	0.0672

المصدر: مخرجات برمجية ($EVIEWS_{12}$)

حيث نلاحظ من خلال هذا الاختبار أن مستوى معنوية (probability) اختبار فيشر أكبر من 0.05 مما يعني قبول فرضية الصفرية التي تنص على أن هناك توصيف جيد للنموذج أي الشكل الدالي المستخدم مناسب للبيانات.

2.4. اختبار الارتباط الذاتي لأخطاء (اختبار LM): يتفق معظم الإحصائيين بأن استخدام احصائية داربين واتسون للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء، لا يمكن من اختبار وجود ارتباط بين الأخطاء لاسيما عن وقوع احصائية داربين واتسن في منطقة عدم الحسم، كما أن هذا الاختبار لا يعطي نتائج دقيقة تتمتع بمصداقية إحصائية عالية للعينات الصغيرة، وبالتالي سيتم الاعتماد على اختبار بريش قودفري (Breush–Godfrey)، الذي يعطي نتائج دقيقة حتى للعينات الصغيرة ويمكن من اكتشاف الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث نقوم باختبار فرض العدم التالي:

$$H_0: \rho_1 = \rho_2 = \cdots = \rho_\gamma$$

والذي ينص على غياب ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة γ ضد الفرض البديل الذي ينص عكس ذلك. وفقا لهذا الإختبار وباستعمال مخرجات برمجية ($EVIEWS_{12}$) نحصل على انحدار مساعد كما هو موضح في جدول 05:

الجدول رقم 05: نتائج اختبار (Breush−Godfrey) للارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	7.095976	Prob. F(2,17)	0.0057
Obs*R-squared	9.554740	Prob. Chi-Square(2)	0.0084

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 08/22/22 Time: 14:26
Sample: 2000 2020
Included observations: 21
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP	0.017722	0.019680	0.900477	0.3804
C	-51.93852	95.14278	-0.545901	0.5922
RESID(-1)	1.007126	0.290126	3.471341	0.0029
RESID(-2)	-0.228523	0.319790	-0.714604	0.4846

R-squared	0.0454988	Mean dependent var	-4.87E-14
Adjusted R-squared	0.358809	S.D. dependent var	282.4310
S.E. of regression	226.1549	Akaike info criterion	13.84996
Sum squared resid	869482.8	Schwarz criterion	14.04892
Log likelihood	-141.4246	Hannan-Quinn criter.	13.89314
F-statistic	4.730650	Durbin-Watson stat	1.732677
Prob(F-statistic)	0.014104		

المصدر: مخرجات برمجية ($EVIEWS_{12}$)

من خلال الجدول السابق نحسب إحصائية LM (Multiplicateur De Lagrange) كما يلي:

بحيث R^2 معامل التحديد للإنحدار المقدر، N تمثل عدد المشاهدات للنموذج الأصلي المقدر.

نقارن إحصائية LM مع إحصائية كاي تربيع عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية $(K = 1)$، (k تمثل درجة الارتباط)، والتي من خلال جدول توزيع القيم كاي تربيع تساوي 3.84 وبما أنها أكبر من إحصائية LM فإننا نقبل الفرض الصفري الذي ينص على انعدام الارتباط الذاتي للأخطاء

3.4. اختبار تباين حد الخطأ: من بين الاختبارات المستخدمة في الكشف عن مشكلة عدم التباين نجد اختبار (Test de ARCH) وفقا لهذا الاختبار يجرى انحدار ذاتي لمربعات البواقي، حيث كانت نتائج التقدير وفقا لهذا الاختبار، كما يوضحه الجدول رقم 06 الآتي:

الجدول رقم 06: نتائج اختبار تباين حد الخطأ

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.431263	Prob. F(1,18)	0.5197
Obs*R-squared	0.467969	Prob. Chi-Square(1)	0.4939

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 08/26/22 Time: 14:17
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	61669.28	39387.89	1.565691	0.1348
RESID^2(-1)	0.328426	0.500110	0.656706	0.5197

R-squared	0.023398	Mean dependent var	78402.42
Adjusted R-squared	-0.030857	S.D. dependent var	132298.9
S.E. of regression	134324.6	Akaike info criterion	26.54855
Sum squared resid	3.25E+11	Schwarz criterion	26.64812
Log likelihood	-263.4855	Hannan-Quinn criter.	26.56798
F-statistic	0.431263	Durbin-Watson stat	1.152542
Prob(F-statistic)	0.519678		

المصدر: مخرجات برمجية ($EVIEWS_{12}$)

إذا اعتبرنا أن اختبار ARCH يعتمد بالدرجة الأولى إحصائية مضاعف لاغرانج

(Multiplicateur de lagrange)، فإن هذه الأخيرة تعطى بالعلاقة التالية:

حيث ومن خلال الجدول رقم .. لدينا:

$n = 20$ عدد المشاهدات المستعملة.

$R^2 = 0.023398$ معامل التحديد المتعدد غير المعدل للانحدار المساعد.

$k = 1$ درجة حرية

ومنه تكون لدينا $LM = 20 * 0.023398 = 0.46796$

ومنه يكون القرار على أساس الإحصائية المحسوبة لإختبار LM=0.46796 أقل من الإحصائية المجدولة لتوزيع كاي تربيع بدرجة حرية 1 عند مستوى دلالة 5% تساوي 3.84 أي

$LM = 0.46796 < \chi_1^2 = 3.84$ ومنه نقبل الفرض الصفري الذي ينص على أن التباين الشرطي للأخطاء متجانس.

4.4 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي النمزذج المقدر TEST DE NORMALITE:

من أجل التحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي يمكن الاستعانة باختبار "Jaque Bera"

الشكل رقم 05: مدرج تكراري يوضح التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر

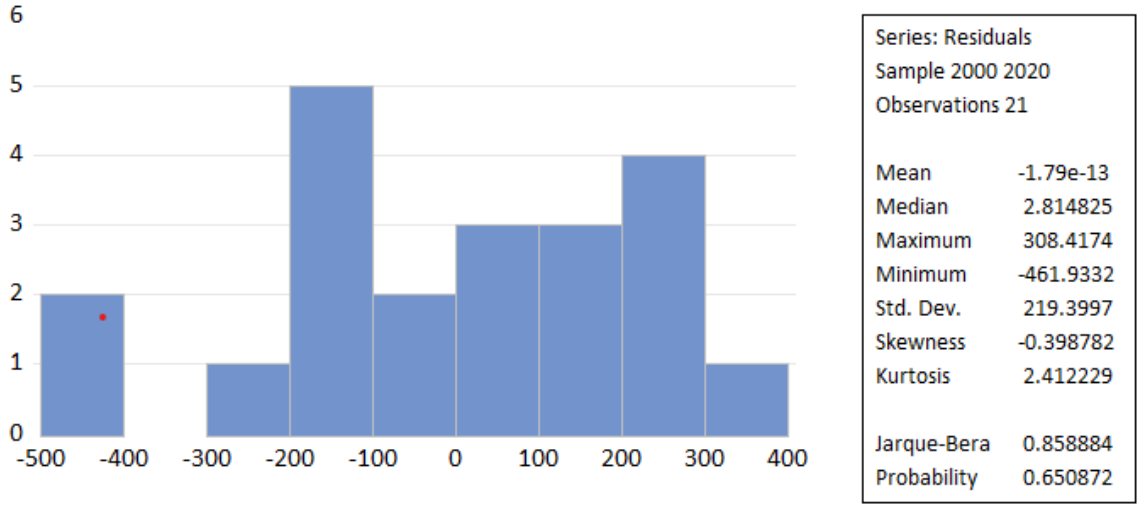

المصدر: مخرجات برمجية ($EVIEWS_{12}$)

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن سلسلة البواقي تتبع توزيع طبيعي ذلك لأن Prba=0.65 أكبر من 5%

حوصلة: بناءا على نتائج الاختبارات السابقة النموذج جيد لدراسة العلاقة بين المتغيرين.

المبحث الثالث: مناقشة الفرضيات على ضوء النتائج.

بعد مناقشتنا للنتائج التي سجلتها كل من كمية النقود و معدل أسعار النتائج و على ضوء العلاقة بين متغيرين الدراسة سنقوم بمناقشة الفرضيات التي انطقنا منها:

1- الفرضية الأولى: هناك زيادة مستمرة بين كمية النقود المتداولة (2000-2020) تؤيد هذه الفرضية نتائج الجدول 01 التي تتميز بتنامي النقود المتداولة (من 484.5 مليار دينار جزائري في سنة 2000 إلى 6138.3 مليار دينار جزائري سنة 2020).

يعود ذلك إلى فوائض السيولة في البنوك نتيجة ارتفاع احتياطات الموجبة و تدعيم المشاريع التنموية بالإضافة إلى العامل الأهم و المؤثر في الأوضاع النقدية خلال تلك الفترة و هو الإصدار النقدي حيث كانت تعتمد الدولة لتمويل كل قطاعاتها بشرط أن يقابل ذلك الإصدار فائض من الذهب و العملات الأجنبية. لكن ذلك عند سنة 2017 قامت الدولة بإصدار نقدي في الفراغ، أي بدون مقابل من الذهب و العملات الأجنبية مما نتج عنه ارتفاع لمعدلات التضخم و تراجع القدرة الشرائية.

2- الفرضية الثانية: هناك زيادة مستمرة في معدل أسعار الإنتاج (2000- 2020) ، بالعودة إلى الجدول رقم 02 يمكننا قبول الفرضية، حيث تبين النتائج المسجلة في الجدول التزايد المستمر في أسعار الإنتاج (من 763.4 مليار دينار جزائر سنة 2000 إلى 9723.8 مليار دينار جزائري سنة 2020)، و هذا راجع إلى ارتفاع معدل التضخم و زيادة في كمية الأسعار.

3- الفرضية الثالثة: هناك ارتباط قوي بين كمية النقود المتداولة و معدل أسعار الإنتاج :

بناءا على جدول 03 نجد أن هناك علاقة بين النقود المتداولة و معد أسعار الإنتاج ، حيث قدر معدل الإرتباط بين المتغيرين 0.61 أي 61 % ، وتعتبر هذه العلاقة موجبة و قوية ويمكن تغيير قوة هذه العلاقة من خلال صيغة فيشر (M.V=P.T) حيث أن الزيادة في كمية النقود المتداولة (M) تودي إلى الزيادة في المنسوب العام للأسعار (P) و المعاملات (T) (علاقة طردية) ، بمعنى آخر الزيادة في الإنتاج.

و منه التغيرات التي تحدث لأسعار الإنتاج تعزز كمية النقود المتداولة.

خاتمة

إن موضوع هذه الدراسة يعتبر الركيزة الأساسية للدراسات الاقتصادية و الاجتماعية في الدول النامية منها الجزائر.

حيث أن هده الدراسة تستمد أهميتها في دورها من إبراز أهم العوامل الإقتصادية التي تتحكم في التداول النقدي و معدل أسعار الإنتاج.

كمدخل تأهيلي لموضوع البحث استعرضنا فيه المفاهيم الهامة المتعلقة بالتداول النقدي بصفة عامة و أهم النظريات الإقتصادية الكلاسيكية و الكنزية و النقدية المعاصرة ، بالإضافة إلى أهم الصيغ المفسرة لها ، كصيغة فيثر و صيغة كامبردج، كما تطرقنا لدراسة وصفية للإنتاج عن طريق تعريفه و ذكر أهميته و عوامله و عملياته.. إلخ.

و كذا دراسة تحليلية حيث قمنا بتحليل نتائج تطور التداول النقدي و معدل أسعار الإنتاج خلال فترة (2000–2020) بالإعتماد على احصائيات و تقارير بنك الجزائر، حيث لاحظنا أن النقود المتداولة في تطور مستمر طول فترة الدراسة و هذا يعود بالدرجة الأولى إلى الإصدار النقدي، أما فيما يخص أسعار الإنتاج فقد عرف هو أيضا تطور مستمر طول فترة الدراسة.

و يعود هذا التطور إلى مجموع المخططات الإقتصادية المنتهجة من طرف الدولة التي كانت في مجملها تهدف إلى تحسين معدلات الإنتاج و زيادة كمية الأسعار.

ولبلوغ الهدف المنشود وهو وجود علاقة بين متغيرين الدراسة استخدمت طريقة المربعات الصغرى، حيث توصلت ان هناك عاقة موجبة وطردية بين التداول النقدي و معدل اسعار الانتاج قدره 0.61، وعلى اثر هده الدراسة توصلت إلى عدة نتائج منها:

- العلاقة بين التداول النقدي ومعدل أسعار الإنتاج تماشى مع المنطق و النظريات الاقتصادية.
- النقود المتداولة تزيد عن طريق إصدارها.
- الزيادة في كمية النقود المتداولة تؤدي في الزيادة في اسعار الانتاج وهو مايؤكد وجود علاقة طردية بينهما.
- الطلب و العرض من احد محددات الانتاج.

المصادر و المراجع

قائمة المراجع :

01 " الانتاج الصناعي eduwave . elearining.jo "اطلع عليه بتاريخ 19-11-2016 بتصرف .

02) Prashant ranka , < historiy of production and operations management>,amity global business school , retrieved 19-11_2016

03 Seppo saari . « productivity theory and measurement in business »Mido management information development oy . retrived 19-11-2016 edite

04 أحمد أبو فتح علي الناقة ، نظرية النقود و الاسواق المالية (مدخل حديث للنظرية النقدية والاسواق المالية) ، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية ، مصر ،2001، ص162

05 أحمد رمضان نعمة الله وآخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، مصر ، 2004، ص181

06 أحمد فريد مصطفى ، محمد عبد المنعم ، الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية،2000،ص192

07 أكرم حداد ، مشهور هذلول ، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري ، دار وائل للنشر 2005، ط1، عمان ص22-23.

08 أكرم حداد ومشهور هذلول، النقود والمصارف ، دار وائل للنشر ، ط 2 عمان 28، ص16-17.

09 بخراز يعدل فريدة ، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003، ص 51-52 .

10 حسين بني هاني ، اقتصاديات النقود و البنوك (المبادئ الاساسيات) ، دار ومكتبة الكندي للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2014، ص120

11 د . اسماعيل هاشم ، الاقتصاد التحليلي ، الكتاب الاول ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، 1402هـ _ 1982م ، ص 320.

12 د. سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك – الكتاب الثاني – النظريات و السياسات النقدية والمالية، الطبعة الاولى ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، 1982، ص 693 .

13 د. محمد خليل برعي (الاسعار) مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة 1397هـ – 1977م ص 207

14 د.محمود جاس الصميدعى ردينة عثمان يوسف، إدارة التسويق، الطبعة الأولى (الأردن، دار المناهج، 2006)، ص 146.

15 د.ناجي معلا الدوري،أصول التسويق: مدخل تحليلي(الأردن، دار وائل، 2005)، ص 156

16 د، احمد جامع ، النظرية الاقتصادية،ج2، دار النهضة بالقاهرة، 1392هـ–1972م،ص384،

17 د، اسماعيل هاشم، النقود والبنوك، دار النهظة بالقاهرة، 1400هـ–1970م، ص118 .

18 د، عدنان عباس ، تاريخ الفكر الاقتصادي، ج 1 مطبعة عصام ببغداد 1399هـ–1979ً،ص140

19 دويدار ، دروس في الاقتصاد ،الكفراوي ، –النقود والمصارف ، ص18.

20 رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي ، خالد أحمد فرحان المشهدلني ، النقود والمصارف ، دار الايام للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2013

21 رحيم حسين ، النقد والسياسة النقدية في اطار الفكر الاسلامي والغربي، عمان ، الاردن، دار المنهاج للنشر والتوزيع، 2016، ص 128–129.

22 سامي محمد محمد مقداد ، اصدار النقد الوطني والخيارات الممكنة لترتيبات نقدية تتلائم وخصوصية الاقتصاد الفلسطيني ، رسالة ماجيستير في إدارة الاعمال 2007، ص23.

23 سعيد سامي الحلاق ، محمد محمود العجلوني ، النقود والبنوك والمصارف المركزية ، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية 2010 عمان، ص36

24 سهير محمود معتوق، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، مصر ، 1988، ص85.

25 السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الفكر ، عمان 2009، ص 1

26 السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 28.

27 صدام عبد القادر عبد الله حسين ، بيع الذهب والفضة وتطبيقاته المعاصرة في الفقه الاسلامي ، رسالة ماجيستير ، تخصص الفقه وأصوله ، الجامعة الاردنية ، 2003 ص 16 .

28 ضياء مجيد، اقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة الشباب الجامعية، مصر، 2005، ص13-14

29 طارق محمد خليل الاعرج، مقرر اقتصاديات النقود والبنوك ، سلسلة عالم المعرفة ،ص4

30 عباس كاضم الدعمى ، السياسة النقدية و المالية وآداء سوق الأوراق المالية، الطبعة الثانية ، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع ،2014، ص ص 25،26.

31 عباس كاضم الدعمي ، السياسة النقدية والمالية و اداء سوق الاوراق المالية ، مرجع سبق ذكره ، ص38.

32 عبد الله ، النقود والبنوك ، دروس في الاقتصاد ،ص15

33 عبد علي الزيود، الطلب على النقود في الاردن باستخدام نموذج التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ ، دراست العلوم الادارية ، المجلد 37 ، العدد 2 ، 2010 ، ص 43

34 علية عبد الباسط عبد الصمد ، أثر نمو عرض النقود على القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مذكرة ماجيستير في علو التسيير ، تخصص الاقتصاد التطبيقي وإدارة المنظمات، جامعة الوادي، 2010-2011، ص 13

35 عمارة ، محمد، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الاسلامية ، دار الشروق ، بيروت ،لبنان ،ط 1،199،ص101.

36 فليح حسن خلف ، النقود والبنوك ، عالم الكتب الحديث ، اربد ، ط1 ، 2006، ص 196

37 قصي الجابري، رصيد التغيرات في الطلب على النقود خلال الازمات باستخدام نماذج التكامل المشترك ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد الثمانون 2010، ص9

38 قناد أسماء ، دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص إقتصاد نقدي ومالي ، جامعة تلمسان ، 2015-2016، ص53.

39 لحلو موسى بخاري ، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للاثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي)، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان، 2010، ص 45-46.

40 محمد حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1996، ص 43 .

41 محمد سعيد السمهوري ، اقتصاديات النقود و البنوك ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2012، ص48-49

42 الموسوعة العربية العالمية (1999) ، الموسوعة العربية العالمية (الطبعة الثانية) ، المملكة العربية السعودية : مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ، صفحة 144 ، جزء 3. بتصرف

43 ميراندا زغلول رزق ، النقود والبنوك ، جامعة بنها، التعليم المفتوح ، كلية التجارة ، 2009،2008،ص27

44 نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الالكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان 2007، ص 83.

45 ابن منظور، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم الأنصاري (ت 211هـ): ***لسان العرب***، تحقيق: عامر أحمد حيدر، منشورات بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.2113 ،1 مج6.

46 عبد المتعال محمد الجبري: ***أصالة الدواوين والنقود العربية***، مكتبة وهبة، القاهرة، د.ت.

47 نزيه حماد: ***قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصادية***، دار الشامية، بيروت، 2001.

48 عكيك أيمن، دراسة قياسية لدالة الإنتاج دراسة حالة مطاحن الهضاب العليا -سطيف-خلال الفترة (2015-2017)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ص 9.

49 كروش التجاني، حياة عثماني، عبد الرزاق زهواني، أثر عوامل الانتاج الأرض والعمالة على القيمة المضافة الزراعية -دراسة قياسية خلال الفترة 1991-2015، ص 571.